

٢١٦١
ر - ج

الرب على من أخلد إلى الأرض وجهل أن أجهل في كل عصر
فرض، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق
الدين الخضير، السيوطي، جلال الدين، (٨٤٩ -
٩١١ هـ). بخط صالح بن علي الحداد، القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا.

١٦٥

٥٠ ق مسطرتها مختلفة ٥٢٤ × ١٧ سم

نسخة حسنة، خطها معتاد، مطبوع.

٢٠٣
١ - أصول الفقه - الجلال السيوطي، عبد الرحمن
ابن أبي بكر - (٩١١ هـ) - الناسخ ج - تاريخ النسخ.

بسم الرحمن الرحيم وبه التوفيق والاعانة سبحان الله
مصرف الامور والاقدار على غير علمه وحيار. والحمد لله الذي اقام في الاعصار
قائما لله بالحجة من العلماء الاخيار. ولا اله الا الله الذي ضمن حفظ شريعة نبيه
بطائفة من امته موعودين بالنصر والظهار. والله اكبر من ان يدخلوا خلفه
اقصار. اويلحق النسخ لما وقع منه من الاخبار. والصلوة والسلام على رسول محمد
المخصوص في شريعته بالاستمرار. وفي امته ببقاء المجتهدين على امر الاعصار وعلى
اله الاظهار وصحابته الاخيار. **وبعد** فان الناس قد غلب عليهم الجهل وطهم
اعمالهم حب العناد واصهم فاستعظوا دعوى الاجتهاد وعدوه منكر ابي العباد
ولم يشعر هؤلاء الجهلة ان الاجتهاد فرض من فروض الكفايات في كل عصر. **فصل**
اهل كل زمان ان يقوم به طائفة منهم في كل قطر **وهذا** كتاب في تحقيق ذلك **سميته**
الرد على من اخلد الى الارض وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ويختص في اربعة ابواب
الباب الاول في ذكر نصوص العلماء على ان الاجتهاد في كل عصر فرض من فروض الكفايات
وانه لا يجوز شرعا اخلاء العصر منه **اعلم** ان نصوص العلماء من جميع المذاهب متفقة على
ذلك **فاول** من نص على ذلك الامام الشافعي رضي الله عنه **ثم** صاحب المنزلة **قال** المزني في مختصره
اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله لا قر به على امره مع اعلانه بفضيلة
تقليده وتقليد غيره لينظر فيه دينه ويحتاط لنفسه هذه عبارة المزني فنقل عن الشافعي
رضي الله عنه انه نهى عن تقليده وتقليد غيره ولا شك انه لا يمكن نهى الخلق باسرها عن التقليد لان
العوام يجوز لهم التقليد بالاجماع وانما نهى الشافعي رضي الله عنه ان يطبق اهل العصر كلامهم على
التقليد لان فيه تعطيل فرض من فروض الكفايات وهو الاجتهاد **في** **ث** على الاجتهاد دليله
في كل عصر من يقوم بهذا القرآن هكذا قرر معنى هذا النص الاصحاب رضي الله عنهم وسياتي
من عباراتهم ما يبيح ذلك **فصل** ومن نص على ذلك الامام ابي القضاة ابو الحسن الماوردي
في اول كتابه الحاوي الكبير فقال عنه سياق قوله المزني السابق مانصه فان قيل فلم نهى الشافعي عن
تقليده وتقليد غيره وتقليد جازن ان استفناه من العامة قبل التقليد مختلف باختلاف
احوال الناس بما يفهم من انه الاجتهاد المؤدي اليه او عدمه لان طلب العلم من فرض الكفان
ولو منع جميع الناس من التقليد وكلفوا الاجتهاد لتعين فرض العلم على الكافة وفي هذا اقتضا
نظام وفساد فلو كان يجمعهم التقليد لبطر الاجتهاد وسقط فرض العلم وفي هذا تعطيل

الشريعة



الشريعة وذهاب العلم فلذلك وجب الاجتهاد على من يقع به كفاية ليكون
الباقون تبعاء ومقلدين **قال** الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون فلم يسقط الاجتهاد
في جميعهم ولا امر به كافتهم هذا كلام الماوردي بحروفه **فصل** وذكر الرضا في البحار
ذلك **ثم** **قال** قاله قيل لم قال لينظر فيه دينه ويحتاط لنفسه والاولى والاحتياط في التقليد
يسلم المقلد عن مخاضة الخل والصواب فيه قلنا الاولى والاحتياط في الاجتهاد لان
المجتهد يقدم على الامر على علم والمقلد يقدم فيه على جهل **قال** وقيل هذا بيان
العلة في النهي عن التقليد يعني انما نهى عن التقليد ليسقط في طالب العلم في
تعرف وجوه الاحكام ودلائلها ثم ينظر فيها الدين ويحتاط لنفسه انتهى
فصل ومن نص على ذلك الامام محيى السنة ابو محمد البغوي في كتاب التمهيد
وهو من اجل الكتب المصنفة في الفقه **قال** في اولها ناصه العلم ينقسم الى فرض عين
وفرض كفاية وذكر فرض العين ثم **قال** وفرض الكفاية هو ان يتعلم ما يبلغ به
رتبة الاجتهاد ومحل الفتوى والقضا ويخرج من عدد المقلدين فعلى كافة
الناس القيام بتعلمه غير انه اذا قام في كل ناحية واحد او اثنان سقط الفرض
عن الباقين فاذا تعد الكل عن تعلمه عصوا جميعا لما فيه تعطيل احكام الشرع **قال**
الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين هذا لفظه بحروفه **ثم**
قال ولا يبلغ الرجل رتبة الاجتهاد حتى يعرف خمسة انواع من العلم ومن شروط
الاجتهاد **فصل** ومن نص على ذلك الزبير في المسكت فقال ان يتحلى الارض
من قائم لله بالحجة في وقت ودهر وزمان وذلك قليل في كثير فاما ان يكون غير موجود
كما قال الخصم فليس بصواب لانه لو عدم المجتهدون لم تقم الفرائض كلها ولو بطلت
الفرائض كلها لحلت النعمة بذلك الخلق **كما** جاء في الخبر لا تقوم الساعة الا على شرار
الناس ونحن نعوذ بالله ان نؤخر مع الاشرار هذه عبارة الزبير ونقلها
الزركشي في كتابه البحر في الاصول **وقال** ان وجه ذلك ان الخلو من مجتهد يلزم منه
اجماع الامة على الخطا وهو ترك الاجتهاد الذي هو فرض كفاية انتهى **فصل**
وقال ابن سراقه احد ائمة اصحابنا في اول كتابه اعجاز القرآن في حكمة تقسيم القرآن الى
حكم ومتشابه لو كان جميعه جليا محكما لعدم الثواب على الاستنباط وسقط حكم
الاجتهاد المؤدي الى شرف المنزلة وعظم المروءة ولهذا المعنى لم ينص الله تعالى على احكام

جميع الحوادث تفصيلا بل ابان بعضها وذكر اشياء في الجملة وكل بيانها
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرفع به لدرجة وتفتقر امته في علم شريعته
اليه فابان النبي صلى الله عليه وسلم منها وكل ما يطر منها الى العلماء بعده وجعلهم في علم
التنزيل ورثته والقائمين مقامه في ارشاد امته الى الحكم التاويل ليعلوا الظاهر
بذلك التنازل ويفتقر الجاهل الى العالم اذ كانت الدنيا دار تكليف وبلوى لا
دار راحة ولو كان جميع العلم جليا لا يحتاج الى بحث واجتهاد ولا الى نظر واستدلال
لكان علم التوحيد كذلك فكانت العبادات سببا في ضرورة وكان في ذلك سقوط المثوبة
وابطال الشريعة واستغنى عن العمل لطلب الثواب وخوف العقاب وهذه صفة
الآخرة وحكم بقاء الخلق في الجنة هذا كلام ابن سراج فانظر كيف جعل ترك الاجتهاد
مؤديا الى ابطال الشريعة وهو نظير ما نص عليه غيره وقال ابن سراج المذكور في كتابه
احكام الوحي ما نصه رايتك ادا من الله في الخير رغبتك مستكثرا لما حكيت لك عن شيخنا
القاضي ابي حامد انه ذكر لنا في الدرس عشر في حكم تتعلق بالوحي قلت ان اكثر
ما ذكره اصحابنا في ذلك عشرة احكام وينبغي ان تعلم اولها ان طرق اقسام الفقه
وحدوده ودلائله وتفرعها طرق استنباط وذلك يختلف في الناس على حسب ما اراد
الله من تفضيل بعضهم على بعض بقوة الاستنباط وصحة الاجتهاد فلا ينبغي فيما
هذا سبيله ان يقول على شيء من الادلة او القسم والحدود لان فلانا قاله بل اسير
ذلك واعتبره يظهر لك صحته من فاسد انتهى **فصل** ومن نص على ذلك امام الحرمين
في النهاية فقال في كتاب السير ما نصه طلب العلم ينقسم قسمين احدهما مفروض على
الاعيان والثاني يشترط على سبيل الكفاية فاما ما يتعين طلبه فهو ما يتبلى المرء باقامته
في الدين في الاوقات الناجزة الى ان قالوا اما ما يقع فرضا على الكفاية فهو ما يزيد على المتعين
ان يسافر لطلب العلم المتعين عليه فلا يحتاج الى الاستئذان من الوالد في فاما الخط الذي
يتعلق من العلم بافادة الغير وهو الرقي الى درجة المجتهد في التفصيل فيه انه ان كان
في القطر والناحية من استقلال بالفتوى فخرج الانسان ليس خرجا يندرك به المخرج فان المخرج
مدفوع باستقلال مفتي الناحية فهل يجوز الخروج ليكون هو من جملة المفتين ايضا من
غير اذن الوالد في الخروج فان الانسان مطلق لا حجر عليه فلو جاز مناعا على
الخروج دون رضی الوالد في كان ذلك مفضيا الى حبسه ومنعه من الانتشار في ارضه لا سيما
سيما اذا كان يبتغي رتبة شريفة ودرجة منيعة هذا اذا كان الخروج بحيث لا ينال من
تركه مخرج فاما اذا كانت الفتوى معطلة فالمخرج ينسب على كل متاخر عن التفتيش لها

الفتوى

فاذا ابتد من فيه رشد فهو يد راعى نفسه المخرج فلا حاجة الى استئذان الابوين
بلا خلاف ويلحق هذا بالعلم المتعين وان خرج او هم بالخروج اقوام وهو من الهاميين
بالخرج والفوز برتبة الفتوى غير لا يدري من ينالها فالاصح انه لا يحتاج الى الاستئذان
ايضا ثم قال ويجب ان يكون في كل قطر من يراجع في احكام الله تعالى ثم قال الفقهاء يجب
ان يعتبر في هذه مسافة القصر فاذا سكن مجتهد بقعة استقل به من هو على مسافة
القصر منه في الجوانب انتهى **فصل** ومن نص على ذلك حجة الاسلام ابو حامد الغزالي فقال
في كتابه البسيط في باب السيرة الكلام على سفر الولد بغير اذن الوالد من مانعه اما سفر
للحج بعد الوجوب بالاستطاعة فانه لا يقف على اذن الوالد لانه واجب متعين
والله لا كفي والطريق امانة غير غالب واما سفر طلب العلم فان كان متعينا لما يحتاج
اليه فلا يحتاج الى الاذن بل اولي من الحج لانه على الفور وكذلك اذا كان يطلب رتبة المجتهد في
في حالة لولم ينهض لنا المخرج الكافة فاما اذا كان يطلب رتبة الفتوى وفي البلد مفتون
او نهض معه ناهضون يسقط المخرج هم ففيه وجهان والظاهر انه لا يحتاج الى
الاذن هذه عبارة البسيط وقال في الوسيط ما نصه اما حج الاسلام بعد الاستطاعة
فانه يجوز بغير رضاها لانه فرض وفي التاخير خطر واما سفر طلب العلم فان كان
العلم المطلوب متعينا او كان يطلب رتبة الاجتهاد حيث شغل البلد عن المجتهد
فلا يشترط الاذن كالحج بل اولي لانه على الفور وان كان يطلب رتبة الفتوى
وفي البلد مفتون ففيه وجهان والظاهر انه يجوز بغير اذن انتهى فانظر كيف
جعل طلب رتبة الاجتهاد فرضا وجعله على الفور مقدما على الحج حيث شغل
البلد عن المجتهد قال ابن الوفا في المطلب عند قوله وان كان يطلب رتبة الفتوى
المراد برتبة الفتوى رتبة الاجتهاد لما استعرف في اول كتاب الاقضية يعني
من ان شرط المفتي ان يكون مجتهدا وانه لا يجوز للمقلد ان يفتي **فصل** ومن
نص على ذلك الشهرستاني في كتابه الملل والنحل فقال ما نصه والجملة تعلم قطعها
يقينا ان الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر

والعد ونعلم ايضا انه لم يرد في كل حادثة نص ولا يتصور ذلك ايضا والنصوص اذا كانت
متناهية والوقائع غير متناهية وما لا يتناهي لا يسطر منه الا يتناهي علم قطعا ان
الاجتهاد والقياس واجب للاعتبار حتى يكون بصد كل حادثة اجتهاد ثم ذكر
شروط الاجتهاد وتعلقاته وقال في آخره انما نص في الاجتهاد من فروع الكفاية
لا من فروع الاعيان حتى اذا استقل بتحصيل واحد سقط الفرض عن الجميع وان قصر
فيه اهل عصر عصوا بتركه واشرفوا على خطر عظيم فان الاحكام الاجتهادية اذا كانت
مترتبة على الاجتهاد ترتب المسبب على السبب ولم يوجد السبب كانت الاحكام
عاطلة والآثار كلها متاملة فلا بد اذن من مجتهد هذه عبارة فانظر كيف حكم
بعضيان اهل العصر بأسرهم اذا قصر في القيام بهذا الفرض واقام على فرضيته
دليلا عقليا قطعيا لا شبهة فيه والشهر ستاني هذا اسمه ابو الفتح محمد بن عبد
الكريم وهو واحد الائمة من اصحابنا مات سنة ثمان واربعين وخمسمائة وقد
ونقل كلامه هذا الذي سقناه الامام بدر الدين الزركشي في كتابه القواعد وفي كتابه
البحر في الاصول ولم يتعقبه بنكير **فصل** ومن نص على ذلك الامام الوافي عند
شرحه لكلام الغزالي وعبارته ومنها السفر لطلب العلم فان كان يطلب ما هو متعين
عليه ليس للوالدين المنع ولا يجب عليه الاستئذان كسفر الحج بل اولى لان الحج على التراخي
وان كان فرض كفاية بان خرج طالبا لدرجة الفتوى وفي الناحية من يستقل بالفتوى
فوجهان اصحهما انه ليس لهما المنع ثم قال بعد اوراق ومن فروع الكفايات انما ينبغي
في معرفة الاحكام الى ان يصلح للفتوى والقضاء على ما نبين انشاء الله تعالى في ادب القضاء
وهناك نبين ان المجتهد في الشرع مطلقا يفتي وانا المجتهد المقيد يفتي ايضا على
الاصح هذه عبارة الشرع الكبير وعبارته في الشرع الصغير نحوه وعبارته في
المحرر وفروع الكفايات انواع منها القيام باقامة الحج وحل المشكلات في الدين
ومنها القيام بعلموم الشرع كال تفسير الحديث ومعرفة الاحكام الشرعية الى ان
يصلح الشخص للفتوى والقضاء وقال في المحرر في كتاب القضاء ويشترط في القاضي
وان يكون مجتهدا وانما يحصل اهلية الاجتهاد ان يعرف من كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم ما يتعلق بالاحكام ويعرف منها الخاص والعام والمجمل
والمبين والناسخ والمنسوخ ومن السنة المرسل والمسنود والمتواتر وغيره
وحال الرواة قوة وضعفا ويعرف لسان العرب لغة واعرابا واقاويل علماء

الصحة

الصحة فمن بعد هم اجماعا واختلافا والقياس وانواعه **فصل** ومن نص على ذلك
الامام تقي الدين ابو عمر وابن الصلاح فقال في كتابه ادب الفتيا المجتهد المطلق هو الذي
يتأدى به فرض الكفاية واما المجتهد المقيد فظاهر كلام الاصحاب انه لا يتأدى به فرض
الكفاية فلا يظهر تأدي الفرض في الفتوى وانما لم يتأدى في احياء العلوم التي منها استمداد
الفتوى **فصل** ومن نص على ذلك الامام عز الدين ابن عبد السلام قال في كتابه الغاية
في اختصار النماية ما نصه فصل فيما يجب تعلمه العلم ضربان فرض على الكفاية وفرض على الاعيان
وكل من تعين عليه فعل كالصلوة والصيام لزمه تحصيل العلوم الظاهرة بما يستمر من اركان
وشرائطه دون ما يزيد منها وكذلك الحكم فبين ابتي بنجاح او غير من المعاملات وفرض الكفاية
من العلم كل ما يزيد على المتعين الى رتبة الاجتهاد وكذلك تعلم ما يدفع الشبهة الواردة على العقائد
ثم قال فرغ من شرع في التعلم فان من نفسه رشدا وتوقفا لدرجة الاجتهاد لم يلزمه الاتمام
وغلط من الزم به ذلك **فصل** ومن نص على ذلك الامام محيي الدين النووي فقال في اول شرح
المجتهد المطلق هو الذي يتأدى به فرض الكفاية وقال ابو عمر يعني ابن الصلاح يظهر
الفرض به في الفتوى وان لم يتأدى في احياء العلوم التي منها استمداد الفتوى وقال في الروضة من فرض
الكفايات ان ينتهي في معرفة الاحكام الى حيث يصلح للفتوى والقضاء كما سند كره في ادب القاضي
وهناك نبين ان المجتهد في الشرع مطلقا يفتي وان المجتهد المقيد يفتي ايضا على الاصح وقال
في الروضة ايضا واما سفره لطلب العلم فان كان لطلب ما هو متعين فله الخروج بغير اذن الوالد
وليس لهما المنع وان كان لطلب ما هو فرض كفاية فان خرج لطلب درجة الفتوى وفي الناحية
مستقل بالفتوى فليس لهما المنع على الاصح وقال في المنهاج ومن فروع الكفاية باقامة الحج وحل القيام
المشكلات في الدين وبعلموم الشرع كالتفسير وحديث والفروع بحيث يصلح للقضاء وكوفي باب
القضاء ان شرط القاضي ان يكون مجتهدا وقال النووي ايضا في شرح مسلم في حديث عمر ما رجعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما رجعت في الكفاية وما اعطاني في شيء ما اعطاني فيها حق طعن
باصبعه في صدره ما نصه لعلي النبي صلى الله عليه وسلم انما اعطاه لخواص من انكاله واتكاه غيره على ما نص
عليه صريحا وتركه الاستنباط من النصوص **قال** الله تعالى ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم
لعلمه الذين يستنبطونه منهم والاعتناء بالاستنباط من اكد الواجبات المطلوبة لان
النصوص الصريحة لا تنفي الا بيسير من المسائل الحادثة واذا اهل الاستنباط فالتقاضي
معظم الاحكام النازلة او في بعضها انتهى **فصل** ومن نص على ذلك الفقيه نجم الدين ابن الرفعة
فقال في الكفاية ان كان سفر الولد لطلب علم فقد اطلق العراقيون ومنهم ابو الطيب والبن دحي
وابن الصباغ ان استئذان الوالد مستحب والمرارة فصلوا فقالوا ان كان لطلب علم
هو فرض عين كالعلم بالطهارة والصلوة وقد رتب على العامة فله ذلك من غير اذن وان كان من
فروع الكفايات كما اذا خرج طالبا لدرجة الفتوى وفي الناحية من استقل بالفتوى فوجهان
اصحهما عدم وجوب الاستئذان فان كان المفتي شيخا جازم القاضي حسين بجواز الخروج

بالقول في صحة النظر اعلم ان النظر صحيح ومستمر للعلم بالمنظور فيه ومفيد للحقيقة اذا ثبت على سننه
واستوفى على واجبه وهو قول كافة اهل العلم اقام الادلة على ذلك ثم قال فصل اذا ثبت صحة ذاته مستمرة
للعلم بالمنظور فانه واجب جلا فاما من نفى وجوبه والدليل على ذلك انه قد ثبت اختلاف اهل الصلوة فيما بينهم
في احكام واشياء لا يجوز ان يكون جميعها حقا لثبوتها واختلافها ولا ان يكون جميعها باطلا لان الحق
لا يخرج عنهم فلم يبق الا ان يكون بعضها حقا وبعضها باطلا ولا طوي يقرب من بين ذلك الا النظر والاستدلال
ويدل على ذلك من النص **قوله** تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار **قوله** افلا يتدبرون القرآن وهذا حيث منه تعالى على
النظر في آياته وما يشتمل على من الاحكام **قوله** وجادلهم بالتي هي احسن وهذا من المناظرة ونصرة الدين بها **قوله**
واللحاد لو اهل الكتاب الا بالتي هي احسن في نظائر هذه الآيات يكثر تتبعها انتهى **ذكر** من نصر على ذلك من ائمة الحنفية
والحنابلة نقل ان الحاجب في مختصره في الاصول وابن الساعاتي في الحنفية في كتاب البديع في الاصول عن الحنابلة
انهم قالوا لا يجوز عقلا خلو العصر عن مجتهد وعلموه بان الاجتهاد فرض كفاية والخلو عنه يستلزم اتفاق
الائمة على الباطل انتهى فقد صرحوا في استدلالهم بان الاجتهاد فرض كفاية **فصل** فيما شرط فيه القمهاء الاجتهاد
من الامور التي هي فرض كفاية وذلك قول الى ان الاجتهاد نفسه فرض كفاية من ذلك الامامة العظمى طبق العلماء
من الشافعية والمالكية والحنابلة عاين يشترط في الامام الاعظم ان يكون مجتهدا قال البغوي في التهذيب يشترط
فيمن يقصب للامامة ان يكون عالما مجتهدا يهدي اليه في الاحكام ويعلم بالناس وقال المتولي في التتمه
يشترط في الامامة احد عشر شرطاً قال السادس ان يكون عالما مجتهدا لانه يحتاج الى ان يقيم الحدود ويستوفي
الحقوق ويفصل الخصومات بين الناس فاذا لم يكن عالما مجتهدا لم يقدر على ذلك وقال الامام الحرمي من
شرائط الامام ان يكون من اهل الاجتهاد بحيث لا يحتاج الى استفتاء غيره في المواريث وهذا متفق عليه
هذه عبارته في الاسر شاذ فصرح بدعوى الاتفاق وقال الرازي يشترط في الامام ان يكون عالما مجتهدا يهدي
الاحكام ويعلم الناس ولا يفوت الامر عليه بالاستكثار في المراجعة ومن ذلك من يبايع الامام قال البغوي في التهذيب
اختلافوا في العدد الذي يتعقد بهبعتهم الامامة فقليل لا بد من اربعين رجلا فيهم مجتهد لانه امر عظيم الخطر
كان عقدا للمعروف وهل يشترط ان يكون المجتهد من اهل البيت على الامام في الجملة وقال بشرط ان المجتهد
ليعلم الموتى هل يصلح للامامة ولا يشترط ان يكون الكل من اهل الاجتهاد لانه يتعذر وجود ذلك وقيل يتعقد
ببعتهم مجتهد واحد وقيل لا بد من مجتهدين وقيل يشترط ثلاث من المجتهدين وقيل اربعة من المجتهدين
وقال المتولي في التتمه اختلافوا في العدد المعتبر في المراجعة لتعقد الامامة فقروا وان تعقد بها اربعة
مجتهدين واتخذ لان الصديق رضي الله عنه اعتقدت له الخلافة بمبايعة عمر وجهه ان المجتهدين يجب قبول فتواه
ولا يجوز لمن ليس من اهل الاجتهاد ان يمنع عن قبوله والعلم به وقال قوم لا بد من مبايعة مجتهدين وقال قوم
لا بد من مبايعة ثلاثة من المجتهدين لان المشايخ اقل عدد يطلق عليهم الجمع فاذا بايعوه فقد بايعهم
جمع من الذين يعتبر قولهم في الاحكام فلم يجز لاحد ان يخالف الجماعة وقال قوم لا بد من مبايعة اربعة من
المجتهدين وقال قوم لا بد من مبايعة اربعين من اهل الكمال فيهم مجتهد وقال القاضي ابو يعلى ان القراء
المتنبي في كتاب الاحكام السلطانية انما يتعقد الامامة باختيار اهل الخراج والعقد وهم المجتهدون الذين يتعقد
هم الاجماع قالوا وانما اعتبر ذلك لان الامام يجب الرجوع اليه لا يسوغ خلافه والعدد لانه كالاجماع ثم ثبت
ان الاجماع يعتبر في انعقاد جميع اهل الخراج **الحق** فكل من عقد الامامة هذا الكلام القاضي ابو يعلى وقال
في موضع آخر ولا يجب على كافة الناس معرفة الامام بعينه واسمه الا من هو من اهل الاختيار الذين تقوم
بهم المجتهدين وتتقدم الخلافة انتهى فهذا حكم انفراد المجتهدين وبوجوبه عليهم دون سائر الناس
ومن ذلك وزارة التقويض وهي ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برأيه وامضاها على اجتهاده

الحسن
المسمى

سبحه
القرافي

بدون الاذن لان ذلك الشيخ يعرض ان يموت وان لم يكن هناك من استقل بالفتوى فطلب العلم
واجب على الكل على الكفاية والكل عصاة ان تركوا فلو خرج في هذه الحالة واحد لا غير لم يلزمه
الاستئذان لانه بالخروج يدفع المخرج عن نفسه وادعى الامام نفى الخلاف فيه وان خرج معه
جماعة ففي الحاجة الى الاذن وجهان مرتبان على الخلاف السابق واو على عدم الاحتياج وهو
اوردته القاضي حسين وجهه انه لم يوجد في الحال من يقوم بالمقصود وادعى القاضي حسين
ان من تفقه بغير علم بعض العلوم وله خاطر بحيث انه لو تكلف بلوغ درجة المفتين تعين
عليه التفقه وفي هذه الصورة يجوز له الخروج من غير اذن وجهان واحد وغيره قال الشيخ الوجوه
انه لا يتعين على التفقه هذا كلام الكفاية بلفظه وذكر في المطلب مسألة وزاد فقال المراد
بوتبة الفتوى رتبة الاجتهاد كما يستعرف في او كتاب الاضية وقال في مسألة القاضي الاخيرة
من تفقه بغير علم بعض الحديث بدله قوله في الكفاية بعض العلوم ثم قال في المطلب انما طاب
لهذا الفرض الرجل الحر الذي القادر على الانقطاع اليه بما فيه يده فلا بد من خلافة في فرضه امرأة ولا عبد
ولا بليد ولا معسر لا نفقة له ولا يسقط بالفاسق وان دخل في الفرض لوجوب التوبة ويسقط
بالمعسر وهل يسقط بالعبد المرأة وجهان احدهما نعم لانه يقبل قولهما في الفتوى والثاني لا لانه
لا يصح توليتهما القضاء **فصل** ومن نص على ذلك الامام ابي عبد الله في كتابه القواعد في الفقه
وفي كتابه البحر في الاصول وعبارته في البحر مسألة لما لم يكن بد من يعرف حكم الله في الوقائع وتعرف ذلك
بالنظر على واجب التعيين فلا بد ان يكون وجود المجتهد من فروض الكفايات ولا بد ان يكون في كل
قطر ما تقوم به الكفاية ولهذا قالوا ان الاجتهاد من فروض الكفايات قال ابن الصلاح والذي
داين في كلام الائمة يشعرون انه لا يتأتى فرض الكفاية بالمجتهد العبد هذا ما اوردته الزركشي
في البحر **ذكر** من نصر على ذلك من ائمة المالكية قال القاضي ابو الحسين علي ابن عمر البغدادي المعروف بابن
القصار في كتابه المهدي المقدمة في اصول الفقه الباب التاسع عشر في اجتهاد وفيه تسعة فصول
قال الثاني في حكمه مذهب مالك وجهه من العلماء وجوبه وابطال التقليد **قوله** تعالى فاتقوا الله
ما استطعتم قال الثالث فيمن يتعين عليه الاجتهاد افعلى اصحابنا رضي الله عنهم بان العلم على قسمين
فرض عيني وفرض كفاية ففرض العين الواجب على كل واحد هو علمه بحالته التي هو فيها واما فرض الكفاية
فهو العلم الذي لا يتعلق بحالة الانسان فيجب على الامة ان تكون منهم طائفة يتفقهون في الدين
ليكونوا قدوة للمسلمين حفظ للشرع من الضياع والذي يتعين لهذه من الناس من جاد
حفظه وحسن ادراكه وطاب سجيته وسيرته ومن لا فلا هذا كلام ابن القصار بحروفه وقال
الامام العراقي في كتابه التفتيح في اصول الفقه الفصل الثالث فيمن يتعين عليه الاجتهاد افعلى اصحابنا
بان العلم على قسمين فرض عيني وفرض كفاية وحكي الشافعي في رسالته والغزالي في الاحياء الاجماع على
ذلك ثم ذكر مثل ما تقدم في عبارة ابن القصار سواء حرفا بحرف وقد نص القاضي عبد الوهاب ايضا
في كتابه المقدمة في اصول الفقه على فرضية الاجتهاد واطال الكلام في تقرير ذلك في نحو كراس قد سبق
بلفظه في كتاب تيسير الاجتهاد وقال القاضي عبد الوهاب ايضا في كتاب المخلص في اصول الفقه
بالقول

فهو يشترط ايضا في القائم بها وصف الاجتهاد فعليه القاضي ان الما وحي هذا ابو يعلى من الحنابلة
كلاهما في كتاب الاحكام السلطانية حيث قال لا يعتد في تقليد هذه الوزارة بشرط الامامة سوى النسب
انتهى وهذه الوزارة هي المسماة الآن بالسلطنة كان القائم بها قد يسمى الوزير في صدر دولة العبيديين
بنو العباس ثم صار يسمى امير الامراء ثم صار يسمى السلطان وفي صدر دولة العبيديين كان يسمى الوزير ثم اطلق
عليه مملكة السلطان واما وزارة التنفيذ فلا يشترط فيها الاجتهاد كما صرح به الماوردي ابو يعلى وعلاوة بان لا يشترط
ولا يحكم واما هو وسيط بين الامام والوعية قالوا ولهذا يجوز للامام ان يوكل في تقييد بعض مجوز له ان يوكل
وزير في تقييد قالا لا ويجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في النظام والاستبداد بتقليد الوزارة
تعيين الوزير قد يبرر الحروب والتصرف في اموال بيت المال بالقبض والصرف وليس لوزير التنفيذ شيء من ذلك
انتهى ومن ذلك القضاء نص الشافعي في اربعة اصحاب باسرها على انه يشترط في القاضي ان يكون فقيها او كذا
اطبق عليه المالكية والحنابلة ولا يخالف في ذلك الا الحنفية وقالوا في الشرح الكبير يشترط في القاضي
اهلية الاجتهاد وقال لا يجوز تولية الجاهل بالاحكام الشرعية وطرقها المحتاج الى التقليد غيره
فيما خلا فالابي حنيفة واجتهد اصحاب **بقول** صا ائمة فيم القضية ثلاثة واحد في الجنة واثنان
في النار والذي في الجنة رجل عرف الحق فقضى به والذات في النار رجل عرف الحق فجاز في الحكم ورجل قضى
للناس على جهل واحتجوا ايضا بان لا يجوز له الفتوى بالتقليد فذلك القضاء بل اولى لانه يعتد في القضاء ما لا
يعتد في الفتوى وقالة الشرح الصغير لا يجوز قضاء الجاهل والمقلد بل ينبغي ان يستقل بالاجتهاد
والذي يجتهد في هذا ذهب احد الائمة له الفتوى على وجه ولا ينصب للقضاء وكذا ذكر الشيخ ابو اسحق
في المذهب والبغوي في التهذيب وسائر الاصحاب قال القاضي ابو يعلى ابن الفراء من الحنابلة في كتاب
الاحكام السلطانية ومن لم يكن من اهل الاجتهاد لم يجز له ان يفتي ولا يقضي فان قلنا القضاء كان حكمه
باطلا وان وافق الصواب لعدم الشرط قالا والعلم بان من اهل الاجتهاد يحصل معرفته متقدمة
وباختيار ومسئلة قد قلنا سؤالا عليه علميا قضاء اليمن ولم يجتبه لعلمه وبعث معاذ اليه
من اليمن فاخبره فقال لم يقضي قال بكتاب الله تعالى فان لم تجد قالا سنة رسول الله قالا فان لم
تجد قالا اجتهد رأيي ثم قالا ومن طلب القضاء وهو من غير اهل الاجتهاد كان تعرضه لطلبه محظورا
وكان بذلك مجروحا وقال ابن الرفعة في الكفاية يشترط في القاضي ان يكون عالما بالاحكام الشرعية
بطريق الاجتهاد لا بطريق التقليد **لقول** تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والمقلد لو قيل يصح
توليته لكان اذا استقضى وحكم قافيا ما ليس له به علم لانه لا يدري طريق ذلك الحكم **لقول** صا ائمة
على جهل لانه لا يعرف طريقه ولان المقلد لا يجوز ان يكون مفتيا فاولى ان لا يكون قاضيا ووجه
الاولوية ان الفتوى اخبار لا يلزم الحكم والقضاء اخبار بل هو من ذكر شرائط الاجتهاد ثم قال
بعد شرحها قال بعضهم واذا تأملت ذلك علمت ان هذه الصفات قد عرفت وجودها في كل نوع
نابل وفيما تقدم عليه بكثير لكن في تحقيق القاضي ابو الطيب ان الشافعي لم يرد بذلك ان يكون
في كل نوع منها مبرز حتى يكون في النجوم مثل سيبويه في اللغة مثلا الخليل وما اشبه ذلك بل المعية
في ذلك ما يوصل الى معرفة الحكم وذلك ممكن وهذا ما حكاه ابن الصباغ مختصرا عند الكلام في

الاستشارة عن الاصحاب وقال ان ذلك سهل على متعلمه الان فانه قد جمع ودون وكلام الروايين
قريب منه وبالغ الغزالي في الوسيط فقال اذا عدم المجتهد المطلق جاز تولية المقلد القضاء وكذا اذا
ولاه سلطان ذو شوكة نفذ قضائه للضرورة كما لا تتعطل مصالح الخلق فانه ينفذ قضاء اهل البيعة
الحاجة فالمقلد اولى قالا نعم يعصى السلطان بقضائه اليه ولكن بعد ان ولاه فلا بد من تنفيذ احكام
للضرورة واستحسنه الرازي وقال ابن شداد وابن الصلاح وابن ابي الدرم انما قاله الغزالي لانهم احدثوا نقله قالا
ابن ابي الدرم مع تصفي شروح المذهب والمصنفات فيه وقال ابن السكيت في الترشيع ذكر الخوارزمي في الكافي
ان المتعطل على اقليم لو نصب قاضيا غير مجتهد او غير عدل والناس غير قادرين على دفعه هل ينفذ
احكامه وقضاياه من تزويج الايامي والتصرف في اموال اليتامي يحتمل وجهين احدهما لا و
طريق المسلمين التحاكم الى من هو اهل للقضاء في حوادثم فان لم يجدوا اهل لانفذ احكامه
للضرورة ونبه شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في تصحيح المنهاج على فوايد منها ان محل
قول الفقهاء بجواز ولاية المفوض لغير الفاضل المجتهد فان كان الفاضل مجتهدا والمفوض
ليس كذلك لم يجز توليته ولا قبوله قالا وبذلك لذكر توجيه الاصحاب لجواز ان تلك الزيادة
خارجة عن الحد المطلوب ومنها انه يستثنى من اشتراط الاجتهاد المطلق مسئلتان
احدهما المولى في واقعة معينة يكفيها ان يعرف الحكم فيها بطريق الاجتهاد
المتعلق بتلك الواقعة بناء على ان الاجتهاد يتجزى وهو الارجح والثانية الحاكم
الذي ينزل اهل القلعة على حكم في اصل الروضة انهم اطلقوا انه يشترط كونه عالما وما
قالوا فيها ومن قالوا بجهد قالا الامام ولا اظن انهم شرطوا اوصاف الاجتهاد المعبرة
في القاضي والمفتي واعلمهم ارادوا المهتمين الى طلب الصلاح وما فيه النظر للمسلمين
ومنها ان الدار في ذكره الاستدكار انه لو ولي السلطان من ليس باهل فعلى كل احد
عزله وتولية غيره فان لم يقدر وانفذ قضائه للضرورة ومنها ان قاضي الضرورة
المقلد او الفاسق لا يستحق جامعية على القضاء من بيت المال واذا زالت شوكة من
ولاه ان عزل لولا المقتضى لدوام ولاية هذا ما نبه البلقيني عليه وقال ابن عرفة من
ائمة المالكية في كتابه المشهور في الفقه في باب القضاء ومن ذلك نوا القاضي وخلفاءه
قال في المنهاج وشرط المستخلف كالقاضي الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بينة فيكفي
علمه بما يتعلق به قال الشيرازي في الدين العراقي في تلك ظاهرة اشتراط الاجتهاد في ذلك اي
فيما يتعلق بالامر الخاص وهو قياس قاعدة الباب لكن في الروضة واصلا انه لا يشترط مرتبة
الاجتهاد في عبارة الروضة يشترط في الذي يستخلفه ما يشترط في القاضي قال الشيخ ابو
محمد وغيره فان فوض اليه امر خاصا كفاه من العلم ما يحتاج اليه في ذلك الباب حتى ان نائب القاضي
في القرى ان كان المفوض اليه سماع البينة وتقبلها دون الحكم كفاه العلم بشرط

سماع البينة ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد ومن ذلك الذين يشادونهم القاضي يشترط
فيهم ان يكونوا مجتهدين قال الشافعي رحمه الله في مختصر المزني ولا يشادون اذا انزل المشكل
الا حينئذ عالم بالكتاب والنسبة والآثار واقارب الناس والقياس ولسان العرب قال
ابن الصباغ في الشامرا اعتبر الشافعي ان يكون المشاور من اهل الاجتهاد لانه اذا لم يكن من
اهل الاجتهاد فلا قول له في الحادثة قال وقد اعترض معترض فقال شرط الشافعي ما لم
يجتمع في احد وقال اصحابنا ما شرطه الشافعي شرط في الاجتهاد والآثار وذلك سهل
على متعلمه الآن فانه قد جمع ودون انتهى ما اورد به ابن الصباغ وذلك ان اشارة الى
ان تعلم الاجتهاد سهل متيسر وعبارة سليم الرازي في الكفاية ولا يشادون الا امينا
من اهل الاجتهاد ولا بعد ذلك واذا حضر رجل عند الحاكم واستعد له على غائب
فان لم يكن له في ذلك الموضوع خليفة ولا رجل من اهل الاجتهاد يمكن تفويض ذلك اليه
احضره والافوضه اليه ومن ذلك المفتي شرطه ان يكون مجتهدا بلا خلاف
بين المسلمين قال البغوي في التهذيب ما نصه وبالاتفاق لا يجوز ان يقلد فيفتي
كذلك لا يجوز ان يقضي بالتقليد وقال الوافعي في الشرح يشترط في المفتي
اهلية الاجتهاد لياخذ غيره بقوله ويدل عليه ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
من سئل فافتي بغير علم فقد ضل واضل فلو عرف العاني
مسئلة او مسائل بدليلها لم يكن له ان يفتي فيها ولم يكن
لغيره ان ياخذ بقوله وسئل الشيخ عن الدين ابن عبد السلام عن
فتوى المقلد فاجاب انه حامل فقه ليس بمفتي ولا فقيه بل هو ممن ينقل
فتوى عن امام من الائمة لا يشترط فيه العدالة وفهم ما ينقله وقال ابن عرفة
من ائمة المالكية في كتابه المشهور في الفقه قال في المدونة لا ينبغي لطالب
العلم ان يفتي حتى يراه الناس اهلا للفتوى وزاد ابن رشد في حكاية ويرى
هو نفسه اهلا لذلك قال ابن الرقعة وهي زيادة حسنة لانه اعرف بنفسه
وذلك ان يعلم من نفسه انه كملت له الات الاجتهاد
وذلك علمه بالقران وناسخه وشرح شروط الاجتهاد

وسئل

سورة
عروة



وسئل ابو محمد عبد الله ابن علي بن ساري من اهل المغرب عن فتوى
المقلد فاجاب بما نصه الذي يجوز له الفتوى في مذهب من مذاهب
الائمة يجب ان يكون مجتهدا في المذهب الذي يفتي فيه كما لمجتهد
في الشريعة قال فاذا فرضنا الكلام فحين يفتي في مذهب مالكي
فيجب عليه ان يعرف الفاظ مالكي ونصوصها وظواهرها وعامها
وخاصتها ومفهومها ومقتضاها ومطلقها ومقيدها وذكر فضلها
طويلا سقيته في كتاب تفسير الاجتهاد وقال في اخره وقد قرنا
انه لا يفتي في مذهب الامام الا من كان مجتهدا في المذهب محمد بن
المواز والقاضي اسماعيل واي محمد ابن ابي زيد ونظر اهلهم من
المجتهدين فاما من لم يبلغ هذه الرتبة فليس له ذلك لانه
ليست له رتبة الاجتهاد في المذهب فلهذا الموضع الذي صرح
الاصحاب وغيرهم بان شرط الاجتهاد فيها واما الحسبة
فلم يصرح اكثر اصحابنا بحكمها وقد قال القاضي ابو يعلى من
الحناابلة في الاحكام السلطانية الحسبة امر بالمعروف اذا
ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فلهذا ثم قال ومن شروطه
الحسبة ان يكون حرا عاذا راي وحزامة وحسنونة في
الدين وعلم بالمتكررات الظاهرة وهل يفتقر الى ان يكون عالما
من اهل الاجتهاد في احكام الدين لمجتهد رايه يحتمل ان يكون
شرطا ويحتمل ان يكون ذلك شرطا اذا كان عارقا بالمتكررات
المتفق عليها هذا كلام القاضي ابو يعلى وذكر في شرط الاجتهاد
في الحسبة احتمالين له ولم ينقل هو عن اصحاب مذهب

في بيان شروط
الحسبة

في ذلك تصريحاً وأما ما ورد في من اصحابنا فقال في الاحكام السلطانية
 ما نصه من شروط والى الحسبة ان يكون حرا عاذا راي وخزامة
 وحشونة في الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة واختلف اصحابنا في
 هل يجوز ان يحمل الناس على ما ينكر من الامور التي اختلف الفقهاء
 فيها على رايه واجتهاده ام لا على وجهين احدهما وهو قوله
 الاصل صطحي ان لم اره يحرم ذلك على رايه واجتهاده فعلى
 هذا يجب ان يكون المحسب عالما من اهل الاجتهاد في احكام
 الدين ليجهل رايه فيما اختلف فيه والوجه الثاني ليس له حمل
 الناس على رايه ولا ردهم الى مذهبه لتسوية اجتهاد الكافة فيما
 اختلف فيه فعلى هذا يجوز ان يكون المحسب من غير اهل الاجتهاد
 اذا كان عارفا بالمنكرات المتفق عليها هذا كلام الماوردي
 ومقتضاها ان الاصح عدم اشتراط الاجتهاد في المحسب لان
 الاصح في المسئلة المبني عليها ان ليس للمحسب ان يحمل الناس على
 رايه كذا صحح في الروضة وغيره فيكون الاصح فيما اخرج عليه عاذا
 الاشتراط وهو واضح واما والى المظالم قد ذكر القاضي القاضي
 ابو يعلى انه يشترط فيه شروط ووزارة التقويم اذا كان نظره في المظالم
 عاما قال فانه اقتصر على تنفيذ ما عجز القضاء عن تنفيذه جاز له
 ان يكون دون هذا الرتبة ومتقضى هذا انه يشترط في القسم الاول ان
 يكون من اهل الاجتهاد كوزير التقويم ثم قال القاضي ابو يعلى ومن شروطه
 ان يكون جليلا قدرا فلا من عظيم الهيبة ظاهرا لعفة قليل الطمع كثير
 الورع لانه يحتاج في نظره الى سطوة القلماء وتثبت القضاء فاحتاج

شروط والى
المظالم

الجميع

بالاشتراط
 الى الجمع بين صفتي الفريقين وهذا ايضا يشترط الاجتهاد فيه ثم قال
 يستكمل مجلس نظره بخمسة اصناف لا يستغني عنهم احد
 الحماة والاعوان ليعاين الجري الثاني القضاء والحكام لاستعلام
 ما ثبت عندهم من الحقوق الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما
 اشكل ويسئلوا عما اشبهه الرابع الكتبة ليمسكوا ما جرى بين
 الخصوم وما توجه لهم او عليهم من الحقوق الخامس الشهود
 ليشهد هو على ما اوجب من حق والقضاء من حكم وهذا
 الكلام يشترط به لا يشترط في والى المظالم الاجتهاد واما نقابة
 الاشراف فقال القاضي ابو يعلى انها ضربان خاصة وعامة فالخاصة
 ان يقتصر بنظره على مجرد النقابة غير تجاوز الى حكم واقامة حد
 فلا يكون العلم معتبرا في شروطها والعامة ان يجعل اليه الحكم بينهم
 فيما تنازعوا في والى الولاية على ابناءهم واقامة الحد وعلهم و
 تزويج الايامى اللاتي لا ولي لهم وايقاع الحجر على من جن او سفه
 وفكه اذا افان او رشد قال فيعتبر في صحة نقابته ان يكون عالما
 من اهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ وضاو هذا كلام القاضي ابو يعلى
 واما عاذا الانكحة فيشترط فيه ان يكون من اهل الاجتهاد في باب
 النكاح خاصة وكذا ساعي الزكاة يشترط ان يكون مجتهدا في باب
 الزكاة خاصة وكذلك من ولاه الامام في جزئية المعينة لا يشترط فيه
 الا الاجتهاد المتعلق بتلك الجزئية فقط هذا جميع كلام العلماء في ذلك
 الباب الثاني في ذكر نصوص العلماء على ان الدر لا يخلو من مجتهد
 انه لا يجوز عقلا اي لا يمكن خلط الصوفية ذهب الخبايلة بأسرهم

شروط
نقابة الاشراف

شروط عاذا الانكحة
وساعي الزكاة

الفخر الرازي في المحصول وتبعه السراج في تحصيله والتاج في
 حاصله في كتاب الاجماع ما نصه ولو بقي من المجتهدين والعياذ
 بالله واحد كان قوله حجة قالوا فما يستعاذ ثم تدل على بقاء
 الاجتهاد في عصرهم قالوا الفخر هو في سنة ست وستمائة
 هذا كلام ابن عرفة وقد راجعت عبارة المحصول فوجدت
 نصها لا يعتبر في المجتهدين بلوعهم الى حد التواتر لان الايات
 والاحبار دالة على عصمة الامة والمؤمنين فلو بلغوا والعياذ
 بالله الى الشخص الواحد كان مندرجا تحت تلك الدلالة
 وكان قوله حجة وقال التبريزي في تنقيح المحصول ما نصه
 لا يعتبر في المجتهدين عدد التواتر فلو انتهوا والعياذ بالله
 الى ثلثة كان اجماعهم حجة ولو لم يبق منهم الا واحد كان
 قوله حجة لانه كل الامة وان كان ينو اعنه لفظ الاجماع
 وقال الرزكشي في البحر قال ابو اسحق يجوز ان لا يبقى في الدهر
 الا مجتهد واحد ولو اتفق ذلك فقوله حجة كالاتحاد ويجوز
 ان يقال للواحد امة كما قال تعالى ان ابراهيم كان امة قانتا
 ونقله الهندنجي عن الاكثرين وبه جزم بن شرح في كتاب
 الواداع فقال وحقيقة الاجماع هو القول بالحق فاذا حصل
 القول بالحق من واحد فهو اجماع قال الكلب الهراشي في
 اختلاف في انه هل يتصور قلة المجتهدين بحيث لا يبقى في
 العصر الا مجتهد واحد والصحيح تصويره وقال النقشبوي
 وقع من بعضهم ان قال اجمع اهل زماننا على انه ليس في الزمان
 مجتهد

وا

مجتهد قال وهذا الكلام يتناقض بعضه بعضا لانه اذا لم
 يكن في الزمان مجتهد فكيف يعقد الاجماع لان الاجماع انما هو
 اتفاق المجتهدين فاذا فقد المجتهدون فقد الاجماع لان
 المجتهد هو الذي يعتبر قوله في الاجماع والخلاف وقال ابن
 برهان في كتابه الوصول الى علم الاصول ذهب قوم من
 الاصوليين الى انه لا يتصور نقصان عدد من المجتهدين
 عن عدد التواتر لانه ان نقص عدد هم عن ذلك بطلت
 الحجة وانقطعت حجة الله تعالى وافضي الى اندراس الشرع وقال
 امام الحرمين في كتابه البرهان في اصول الفقه ذهب
 بعض الاصوليين الى انه لا يجوز ان يخطأ عدد مجتهد
 العصر من مبلغ التواتر فانهم ورثة الملة وحفظ الشريعة
 وقد ضمن الله تعالى قيامها وحفظها الى قيام الساعة ولو
 ولوعاد المجتهدون الى عدد لا يبعد منهم التواطي
 فلا يتأتى منهم الاستقلال بالحفظ وقال الاستاذ يجوز
 عودهم الى مبلغ يخط عن عدد التواتر ولو اجمعوا كان
 اجماعهم حجة ثم طرد قياسه فقال يجوز ان لا يبقى في
 الدهر الا مجتهد واحد ولو اتفق ذلك فقوله حجة
 كالاتحاد ويجوز ان يقال لانه لا يبقى في
 الدهر الا مجتهد واحد وقال في المستصفى فان قيل
 كيف تصور رجوع عدد المسلمين الى مادون عدد التواتر
 وذلك يؤدي الى انقطاع التكليف فان التكليف يدوم
 بدوام الحجة والحجة تقوم بعد تجزير التواتر والسلف

المستصفى
 للفرزلي

من الامة مجموعون على دوام التكليف الى القيمة ففي
ضمنه الاجماع على استحالة اندراس الاعلام وفي نقصان
عدد التواتر ما يوجب الاندراس قلنا يحتمل ان
نقول ذلك ممتنع لهذه الادلة وانما معنى تصوير هذه
المسئلة رجوع عدد اهل الحل والعقد الى مادون
عدد التواتر وقد حرق العادة فيحصل العلم بقول
القليل حتى تدوم الحجة بل يقول القليل مع القليل المعلوم
في مناقضاته وتشدده قد يحصل العلم من غير خرق
عادة فيجميع هذه الوجوه يبقى الشرع محفوظا فانه
قلنا اذا جاز ان يقل عدد اهل الحل والعقد فلورجع الى
واحد فهل يكون مجرد قوله حجة قاطعة قلنا ان اعتبرنا
موافقة العوام واذا قال قولنا وساعد العوام ولم
بخالفوه فهو اجماع الامة فيكون حجة اذ لو لم يكن
لكان قد اجتمعت الامة على الضلالة والخطا وان لم
يلتفت الى قول العوام فلم يوجد ما يحقق به اسم الاجتماع
والاجماع اذ يستدعي ذلك عددا بالضرورة حتى يسمى اجماعا
فلا اقلام اثنين او ثلاثة هذا كلام المستصفي **فصل**
هذه الكلمة المشهورة وهي لا يخلو الله زمانا من قائم بالحجة
كالها كلمة اجماع مع ما تقدم من كونها حديثا او انزافقد
تقدم ان الاستاذ ابا اسحاق نقلها عن الفقهاء وظاهر
هذه الصيغة العمود لاها جمع محلا باللام وذكرها

الشيخ

فصل

12
الشيخ ابو اسحاق الشيرازي في كتابه اللمع في اصول
الفقه على الفاحديث مرفوع فقال اما نضه اجماع علماء
كل عصر حجة على العصر الذي بعده وقالوا ودا اجماع الصحابة
ليس حجة والدليل على ما قلناه قوله تعالى ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ولم يفرقا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلو عصر
من قائم بالله حجة وقال القاضى عبد الوهاب في المحض
الاجماع حجة في كل عصر لقوله تعالى ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
الاية فان قيل فمن اين انهم موجودون في كل عصر زمان
قيل له من حيث كان الخطاب مطلقا غير مقيد بوقت
ولا حالا فانتضى ذلك حجة وامكانه ثم قال وقد اجمعت
لذلك بادلة العقول فمنها ان الله تعالى لما ان الوحي بعد
نبينا صلى الله عليه وسلم منقطع وان شريعته قائمة والزم
الامة حفظها ومنع اهلها علمنا بذلك انه تولى عصمتها
ليلا يسمى الشريعة ولا يوجد من تؤخذ عنه ثم قال ولا يجوز
ان يتفق الامة على الذهاب عن علم ما يلزمهم وانما قلنا ذلك
لان ذكر لو وقع لكان اجماعا منهم على خطأ او ضلال
والادلة قد امنت ذلك والان ذهابهم عن علم ما يجب
ان يعلموه كادامهم على فعل ما لا يجوز فعله والا كانت
الادلة قد امنت من ذلك بوجوب تصويبهم فيما يجمعون

فكذلك في هذا قال وان قيل فقد جاز منهم ذلك ولم يحكموا
بانه خطأ لان حال حدوث الحادثة هو ذاهبون عن
العلم بها الى ما بعده قبله لا يدخل على ما قلناه لان الذهاب
الموصوف بانه خطأ هو الذي في الحال التي يتمكنون فيها
من العلم وفي تلك الحال لا يتمكنون من العلم بحكم الحادثة
فذهابهم عنه لا يقال انه خطأ بل هو واجب لانه يتوصل
الى العلم بالحكم فيها الا فيما بعد قال واعلم انه كما لا يجوز
عليهم الذهاب عن علم ما يلزمهم علمه بالجهل فكذلك
سائر اضداد العلم من الشك والظن وغيره لان المعنى
الذي لاجله امتنع ذكر منهم هو لانهم يخرجون به عن
فعل الواجب عليهم وذكر موجود في جميع هذه الامور
فان قيل فان ادلة الاجماع انما تنفي وقوع الخطأ منهم
فاما كفرهم عن الواجب والصواب فلا ينفية قبله
ليس الامر كذلك لان الادلة وثقت لنا صحة اجماعهم
وابتاع سبيلهم وسبيلهم يشتمل على الفعل والترك
وكما لا يجوز ان يقع منهم فعلا كذلك لا يجوز ان
يقع منهم تركا لان الكل سبيل لهم ولذلك حسن
من احداثا ان يامر ولده ان يتبع سبيل فلان الصالح
فيهم منه افعاله وتركه فان قيل فاذا كانت رتبة الاجماع
لا تبلغ رتبة قوله صلى الله عليه وسلم وفعله ثم جاز
منه ان يوقف عن الحكم في الحادثة فهلا قلتم يجوز
ذكر

11
ذكر في الامة قيل له تفرق بينه صلى الله عليه وسلم وبين اهتد في
ذكر وهو انه ما دام باقيا فالوحي ممكن مترقب فيجب ان يترقب
سبيلان الحكم فيها فكان الواجب التوقف وليس كذلك
بعده لان الشرع قد استقر وليس من وحي يترقب ولا بد
من دليل يتوصل به الى احكام الحوادث فلم يجز للذهاب
من جميعهم عن العلم به وقال في موضع اخر من المخلص
اختلف الناس هل يعتبر في المجمعين عدد التواتر ام لا
ومن الناس من يقول انه لا يجوز ان يقصر عدد الامة
في بعض الاعصار عن عدد تقوم الحجة بفعلهم في المسئلة
على قول هؤلاء ولا يصح لانها تدخل في الاحالة ومنهم من
قال لا عدد في ذلك معتبر ولو صح ان يكون الاجماع من واحد
او اثنين او ثلاثة او اى عدد كان قلوا او كثروا ايلقوا
عدد التواتر او قصر واعنه لكان حجة يلزم اتباعهم و
يحرهم خلا وقد استدلووا بقوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين
ولو يفرق بين قلة عددهم وكثرة ويقوله صلى الله عليه
وسلم لا يجتمع امي على ضلالة واعتبر في عصمتهم ووقوع
اسم الامة عليهم من غير عدد قالوا ولا ند لو جاز ذلك
لجاز ان يخلوا بعض الاعصار من قايم لله سبحانه بحجة
في شرعه وذلك ممتنع قال واستدل من ذهب الى اعتبار
العدد بان قال ان العصمة انما تكون لمن لا يجوز عليهم
الكذب عادة وذلك عدد التواتر ومن قصر عددهم لم

يحصل العلم بصدقهم فيما يخبرون به عن نفوسهم من
 اعتبارهم القول الذي هو مجموعهم عليه فيمتنع لذلك ان
 يعلم انما قالوه صدق وجوان الكذب عليهم فان قيل فيجب
 ان يتوقفوا في القطع على انهم مسلمون لا مكان ان
 يكونوا في اخبارهم كاذبين كما يمكن ذلك في اخبارهم
 عن المذهب الذي اظهروا انهم به قائلون قيل له لا يجب
 ذلك لان الشئ قد امن من خلوا الزمان من جهة الله
 تعالى وقائم بالحق وداع الى الهدى وقد ورد بذكر الكتاب
 والسنة وليس مثل هذا في اخبارهم عن نفوسهم
 باعتقاد بعض المذاهب قال هؤلاء واما قول الاولين
 ان ذلك يوجب خلوا العصر من قائم لله حجة فان ارادوا
 في الايمان واصل الشرع فذلك ممتنع على ما بيناه وان
 ارادوا من طريق العلم باجماعهم فلا يمتنع ذلك انتهى
 فانظر كيف اتفق الفريقان على التسليم انه لا يجوز خلوا
 العصر من قال القاضي عبد الوهاب عقب ذلك ما نصه قد ذكرنا
 ما يمكن ان ينصرف القولان وكلاهما فرع على امكان انتفاء
 عدد الامم الائمة الى القدر المختلف فيه فاما من احال ان
 يبلغ الامم الى عدد يقصر عن عدد التواتر فقولنا اظهر في
 النظر واطرد في الاستدلال القول ويتبع غير سبيل المؤمنين
 فان ثبت للمؤمنين سبلا والزمام اتباعه وذلك يوجب
 ان يكون لنا طريق به وفي حصولهم عن صفة يسد علينا

٢ قائم لله
 حجة شرعية

العلم

العلم به فالقول بان عددهم يقصر عن العلم بصدقهم كما يسد علينا
 العلم باجماعهم فيجب منع ان سلطنا ان ذلك جائز عليهم وان
 خيل ذلك عليهم وان اجزا بلوغ عددهم الى هذا القدر ويدل
 عليه وكذلك جعلنا كرامة وسطا فاقضى ذلك ان هذا الوصف
 منتظم لهم في حال وقصور عددهم عن حد التواتر يمنع هذا
 الوصف فوجب احالته قال وهذا ايضا يحتمل ان يكون
 دليلا للقول الاول وهو انه يجوز ان يقل عددهم ولكن
 يمتنع الكذب عليهم كيلا يزول وصف العدالة عنهم
 ويدل عليه قوله لا يجتمع امتي على خطأ في كل زمان واذا
 اجزا بلوغ عددهم الى الواحد والاثنين لم يخل من احد الامر
 اما ان يخبر عليهم الكذب في اخبارهم عن انفسهم انهم معتقدون
 لما يظرونه من المذهب فبذلك يوجب ذلك الى اجازة اجتماعهم
 على الخط او ان خيل ذلك عليهم فيؤدي ذلك الى خلاف القواعد فلم
 يبق الا ما قلناه من احالته بلوغ عددهم الى هذا القدر ويدل
 عليه ان في جوار ذلك ما يسد علينا طريق العلم باجماعهم
 لان طريق ذلك اما ان يكون المشاهدة او النقل عنهم ففي
 جوار الكذب عليهم ما يمنع وفي احالته نقض بعض القواعد
 واما من اجاز بلوغ عددهم الى هذا القدر ومنع ان يكون
 اجماعهم حجة لانه لا امان له من ان يكونوا كاذبين فيما
 يخبرون به من اعتقادهم المذهب الذي يظرونه
 فينتقض ما قاله باظهارهم الاسلام لانه لا يجوز ان يكونوا
 كاذبين في اخبارهم عن انفسهم في اعتقادهم اذ لم يكن على

وجه الارض مظهر للاسلام غيرهم ولا فصل بين ذلك وبين
الكفر وبين الاجماع فان قيل لو اجزت الكذب عليهم في اعتقادهم
الاسلام لاجزت خلوا العصر من قايمة بحجة وداع المدينه
وذكر ممنوع بدليل السمع قبله هذا فصل لا اعتبار به لان
اعتداله في تجوز الكذب عليهم واظهار خلاف ما يقتضيه
من القول والفتاء في الحكم فهو العادات لا يؤمن ذلك
لان عدددهم يقصر عن يضطر الى العلم بصدقه فيما
يخبر به وقد علمنا ان العادات لا تخصيص لها تجوز
وذلك في بعض دون بعض فاذا اعتدلت بان السمع
امنا من ذلك حصل منه احدا من اما ان يكون السمع
مؤثرا في خرق العاد في السؤال لانه اذا جاز بخرقه بان
يؤمن عليهم الكذب في اخباره عن نوع من اعتقادهم جاز
ذلك من غير كل اخباره ولا يكون السمع مؤثرا في ذلك
ففضل عن موجود ويدل على ما قلناه ايضا قوله صلى الله
عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم
خلاف من ناواهم وذلك يقصد كونه من يتنفى عنهم
دعوى الباطل وليس ذلك الا على ما قلنا هذا كله كلام
القاضي عبد الوهاب بلفظ ثم قال دليلا اخر وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امي على الخطا وذلك يتناول اهل
كل عصر وقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس قريتي ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسوا الكذب فمن سره جبو
لجنة

لجنة فيلزم الجماعة وقد علمنا انه اراد لزوم الجماعة في
الوقت الذي تقتضوا فيه هذه الامور مثل قوله لا تزال
امي ظاهرين على الحق لا يضرهم خلاف من ناواهم حتى
ياتي امر الله وروى حتى يظهر الدجال وكل ذلك يفيد الدوام
والثابته ثم قال في مسألة اخرى لو كان اجماع التابعين
على احد قول في الصحابة على الخطا قاطعا للاخلاق وان
كانت الصحابة قد قالت بالقولين جاز ان يتدخروا في
احداث قول ثالث او قول ثاني ويكون ذلك قاطعا لاجماع
الصحابة على اخصار الفتيا على القولين اذ لا فرق بين
قطع الاجماع على اخصار الخلاف على قولين وبين قطع
على تسوية الذهاب اليهما فانما قالوا الواجب ان ذلك
لا ياتي الى ان يكون الصحابة مجمعة على خطا وان لم يكن
فيهم قايمة بحجة ذلك الحكم فيلزمهم وكذلك قطع
لخلاف في تسوية ذلك وان لم يكن فيهم قايمة بحجة في
خطا الذهاب الى ذلك القول فانه قيل ليس في قولنا بخطية
الاجماع الا في تسوية الذهاب الى كل واحد من القولين
ما يؤد الى خلو الحادثة من قايمة بحجة بالحق فيها لان التابعين
قد قاموا به بالحق في ذلك قيل قد حصل من جملة قولكم
خطا الامة باسرها في عصر الصحابة وخلو ذلك العصر
من قايمة بحجة وقال في موضع اخر نواترت الاخبار
عنه صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق

لا يضرهم خلا ف من خالفهم حتى ياتي امر الله فاعلمنا صلى الله عليه وسلم بها انه لا يخلو عصر من اعصار المسلمين من قائم سد بالحق وداع اليه فوجب حاله ما اخرج عن ذلك وقد اخرج هذا الحديث مخرج المذبح لا منه والعظم لنشائها في كل عصر وان الحق لا يخرج ~~من~~ عن خلافتها اذا اختلفت فاما ان يقوم جميعهم بالحق او بعضهم انتهى كلام القاضي عبد الوهاب في الخلاصة ذكر امام الحرمين في البرهان انه اذا خلا الزمان عن مجتهد صار كزمن الفترة اي قبطل الشريعة ويبطل التكليف وهو نظير ما نقله كلام العلماء في الباب الاول وقال الغزالي في المتحول في باب الاجماع اذا نقص عدد المجتهدين عن عدد التواتر فلا حجة في اجماعهم عندنا لان العرف لا يقضي باصابتهم قضا باتا اذا قلنا على الواحد والاثني غير مستكر في العرف لا يقضي باصابتهم قضا وقال قائلون هذا غير متصو لان هذا الدين لا بد وان يبقى محفوظا واذا نقص عدد اهل الاجماع بطل الركن الاعظم في الدين قلنا وقد وعد الرسول الفترة في آخر الزمان وقال بذكر الاسلام غريبا وسيهود كما بداد وقال سياتي عليكم زمان يختلف رجلان في فريضة فلا يجادل من يعرف حكم الله فيها وصار صابرون الى انه يتصور ولكن ينقض الاجماع بقوله وان عاد الى واحد فان قوله متبع في الاسلام قال تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين وهذا

سليم

سليم وقال في المتحول في باب الاجتهاد اختلف في ان الشريعة هل يجوز فتوها وتراجعوا على جواز ذلك في شريعة من قبلنا والمختار ان شرعنا كشرع من قبلنا في هذا المعنى وفوق فارقون بان هذه الشريعة خاصة للشرائع ولو ضربت لم تبقى الى يوم القيمة قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سياتي عليكم زمان يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجادل ان من يقسم بينهما واما قوله تعالى ان نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فظاهر مريض التاويل ويمكن تخصيصه بالقرآن دون سائر احكام الشرع وهذا كلام في جواز العقل واما الوقوع فالغالب على الظن ان القيمة ان قامت على قريب فلا تغير الشريعة وان امتدت على خمسمائة سنة مثلا لان الدواعي متوفرة على نقلها في الحال فلا تضعف الا على تدريج ولو تطاول الزمن فالغالب فتورة اذ الهمم الى التراجع مرة ثم اذا فترت ارتفع التكليف في كمال احكام قبل ورود الشرائع هذا كلام الغزالي فانظر كيف شهد ببقاء المجتهدين في زمانه وقد كان على رأس الخمسمائة سنة وقرب بقاءهم الى خمسمائة سنة اخرى وجوز عقلا بعد ذلك انقراضهم وحكم بارتفاع التكليف حسنا وقال التبريزي في تنقيح دهر المحصول اجمع منكر والاجماع بكل احد يشهد على غلبة الجهل وتصور خلو العالم عن المجتهدين والنجري على الفتوى بالباطل كقوله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة الا على شرار الناس وقوله ان الله لا

لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبضه
 يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا
 فسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا وقوله من اشترط
 الساعة ان يرفع العلم ويكثر الجهل قال والجواب عن هذه الاحاديد
 الهادئة على كثرة الجهل وقلة العلماء ولا ينافي كون جماعة في
 كل عصر ظاهري على الحق حتى ياتي امرائه هذه عبارة التبرزي
 وعبارة الامام فخر الدين في المحصول ولما قوله عليه السلام
 لا تقوم الساعة الا على شرار امة فلو يدل على حصول الاشرار
 في ذلك الوقت فاما ان يكونوا باسرها شرارا فلا **فصل**
 في كثرة من الناس اليوم بان المجتهد المطلق فقد من قديم
 وانه لم يوجد من دهر الا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم
 ما وقعوا على كلام العلماء ولا عرفوا الفرق بين المجتهد
 المطلق والمجتهدا المستقل ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد
 المستنبط بين كل مما ذكر فرق ولهذا ترى من وقع في عبادة
 ان المجتهد المستقل من دهر في موضع اخر على وجود
 المجتهد المطلق والتحقيق في ذلك ان المجتهد المطلق اعلم
 المجتهد المستقل وغير المجتهد المقيد فان المستقل هو
 الذي يستقل بقواعده لنفسه يتي عليها الفقه خارجا عن
 قواعد المذهب المقيدة وهذا شئ قد مر وهو بل هو ارادة
 انسان اليوم لا يمنع عليه ولم يجوز له نص عليه غير واحد قال
 ابن برهان في كتابه في الاصول اصول المذهب وقواعده
 الادلة

بني

الادلة منقولة عن السلف فلا يجوز ان يحدث في الاعصار
 خلافها وقاد ابن المنير اتباع الامة الان الذين جازوا شروط
 الاجتهاد مجتهدون ملتزمون ان لا يحد ثوابها
 اما لو هو مجتهد بن فلان الاوصاف قائمة به وما كونه
 ملتزمين ان لا يحد ثوابها فلان الاحداث مذهبها
 حيث يكون لفروعه اصول وقواعدها ينة لسائر قواعد
 المتقدمين متعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر
 الاساليب هذا كلام ابن المنير وهو من ائمة المالكية وذكر
 نحوه ابن الحاج في المدخل وهو مالكي ايضا ولما ابن برهان
 المتقول عنه اول ما في اصحابنا واما المجتهد المطلق غير المستقل
 فهو الذي وجدت فيه شروط الاجتهاد التي انصف بها المجتهد
 المستقل لم يتعلم نفسه قواعد بل سلك طريق امام من ائمة
 المذاهب في الاجتهاد فهذا مطلق منتسب لا مستقل ولا
 مقيد هذا تحرير الفرق بينهما فبين المستقل والمطلق
 عموم وخصوص مطلق فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق
 مستقلا وهذا الذي ذكرناه صرح ابن الصلاح ثم النووي
 قال في شرح المذهب المفتون قسمان مستقل وغيره فالمستقل
 شرط ان يكون قسيما بمعرفة الاحكام الشرعية من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس الى ان قال ثم جمع هذه
 الاوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتا دي به في
 الكفاية وهو المجتهد المطلق المستقل لانه يستقل بالادلة

بغير تقليد وتقليد مذهب واحد القسم الثاني المفتي الذي
 ليس مستقلا ومن ذهب طويل عدم المفتي المستقل وصارت
 الفتوى الى المنسبين الى ائمة المذاهب المتنوعة والمفتي المنسب
 الى اربعة احوال احدها ان يكون مقلدا لامامه لا في المذهب
 ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقل وانما ينسب اليه
 لسلكه طريقة في الامتثال واو اعي الاستاذ ابو اسحق
 هذه الصفة لا صحابنا في كل من اصحابنا المذكور واحد واداره
 واكثر الحنفية اظهر صالفا والى مذهب ائمتهم تقليد الم
 ثم قال والصحيح الذي ذهب اليه المحققون ما ذهب اليه
 الصحابنا وهو اظهر صالفا الى مذهب الشافعي لا تقليدا
 له بل لما وجدوا طرقه في الاجتهاد والفتيا من سلك الطرق
 ولم يكن لهم تقليد بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا
 معرفة الاحكام بطريق الشافعي وذكر ابو علي السنجي
 نحو هذا فقال اتبعنا الشافعي في دين غير لانا وجدنا
 قوله ارجح الاقوال واعدها لا انا قلدها قال النووي
 من زيادته ما نصه قلب هذا الذي ذكره موافقا لما امره
 به الشافعي ثم المزي في اول مختصره وغيره يقول مع
 اعلامية هبة عن تقليده وتقليد غيره قال ثم فتوى
 المفتي في هذه الحالة الثانية كفتوى المستقل في العمل بها
 والاعتداد بها في الاجماع والخلاف ثم قال الحالة الثانية
 ان يكون مجتهدا مقلدا في مذهب امامه مستقلا بتقرير

اصوله



اصوله بالادلة غير انه لا يحل في ادلة اصول
 امامه وقواعده وشرطه ثبوت الفقه واصوله وادلة علماء
 الاحكام تفصيلا بصيرا بمسائل الكافية والمطاني
 تام الارتياض في الخرج والاستنباط فيما بالحاق ما ليس
 منصوصا عليه لامامه باصوله ولا يعزى عن ثبوت
 تقليده لا خلا له في بعض ادوات المستقلة بان يخلو الحديث
 او العربية وكثيرا ما اخل بها المقيد ثم يتخذ نصورا امامه
 اصولا يستنبط منها كعمل المستقل في النصوص وهذه
 صفة اصحابنا اصحاب الوجوه والعامل بفتوى هذا مقلد
 لامامه لانه لم يظهر كلام الاصحاب ان من هذا حاله لا يتأدى
 به فرض الكفاية قال ابن الصلاح ويظهر بتأدي الفرض به في
 الفتوى وان لم يتأد بها في احياء العلوم التي منها استمداد
 الفتوى في الحالة الثالثة ان لا يبلغ رتبة اصحاب الوجوه
 لكنه فقيه النفس حافظا لمذهب امامه عارف بادلته
 قايم بتقريرها بصور وخبر ويقرر ويحمد ويذم
 ويرجح لكنه قصر عن اولئك لقصوره عنهم في حفظ
 المذهب والارتياض لكنه قصر في الاستنباط ومعرفة
 الاصول وخوفها من ادائها الحالة الرابعة ان يقوم
 بحفظ المذهب ونقله ونقصه في الواضحات والمشكلات
 ولكن عند ضعف في التقرير اذ لته وكثر براقبته
 فعلا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات

من هبه وما لا يحده عقول لا ان وجد في المنقول معناه
 بحيث يدرك بغير فكرانه لا فرق بينها لما فيه والفتوى
 به وكذا ما يعلم اندراج تحت كبير ضابط عمده في المذهب
 وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه انتهى
 كلام النوراني في شرح المذهب بتعالين الصلاح في
 ادراك الفتيا فانظر رحمك الله كيف قسما المجتهد الذي ليس
 بمستقل ولكن طريقه في الاجتهاد والثاني المقيد وهو
 الذي يسمى مجتهد التخرج والثالث مجتهد الترجيع والرابع
 مجتهد الفتيا وانما جاء الغلط لاهل عصرنا من ظنهم
 ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك فقد عرفت والذي
 ادعيناه هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال نحن تابعون
 للامام الشافعي رضي الله عنه وسالكو طريقه في الاجتهاد امثالا
 لامره ومعدودون من اصحابه وكيف يظن ان اجتهادنا
 مقيد والمجتهد المقيد انما ينقص عن المطلق باخلاصه
 بالحديث او العربية وليس على وجه الارض من مشرقها
 الى مغربها علم بالحديث والعربية مني الا ان يكون الخضر
 القطب او وليا لله فان هو لا لم قصد دخوله في عبارة
 والله اعلم **الباب الثالث** في ذكر من حث على الاجتهاد
 وامره واذم التقليد وفقى عنه اعلم انه هانذا السلف
 والخلف يأمرون بالاجتهاد ويحذرون عليه ويهونون
 عن التقليد ويذمون ويكرهونه وقد صنف جماعة

الكبير

هذا هو المطلق وهو الذي
 لا يحد ولا يقيد ولا يقي
 ولا يحد ولا يقيد ولا يقي

لا يحد

لا يحدون في التقليد فمن صنف في ذلك المزي صاحب
 الشافعي ألف كتاب فساد التقليد نقل عنه ابن عبد
 البر في كتاب العلم والزم كشيء البحر ولم اقف عليه والفتاوى
 حزم ثلاثة كتبت في ابطال التقليد وقفت عليها والفتاوى
 ابن عبد البر كتاب العلم في ذلك وقفت عليه والفتاوى شامة في ذلك
 كتابه المسمى خطبة الكتاب المؤمل في الرد الى الامور الاولى
 وقفت عليه والفتاوى ابن اديق العيد كتاب السديد
 في ذم التقليد لم اقف عليه والفتاوى ابن قسيم الجوزية كتابا في ذم
 التقليد وقفت على كتابه من والفتاوى الشيخ ابي صاحب الفتاوى
 كتاب الاسعاد الى رتبة الاجتهاد لم اقف عليه وهذا
 نصوص العلماء في ذم التقليد قد تقدم نقل المزي عن الشافعي
 رضي الله عنه انه يهي عن تقليد وتقليد غيره وقال الشافعي
 رضي الله عنه في كتابه في سائر فكلما انزل الله تعالى في كتابه
 عارضة وحجة علم من علمه وجمله من جملة لا يعلم من
 جملة ولا يعلم من علمه والناس في العلم طبقات موقفهم
 من العلم بقدر درجاتهم في العلم به فحسب على طلبة العلم
 بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على
 كل عارض دونه مطلبه واخلاص النية لله عز وجل في
 استدراك علم نصا واستنباطا والرغبة الى الله تعالى في القون
 عليه فانه لا بد من خير بلا عونه فانه من ادرك علم الحكم
 الله تعالى في كتابه نصا واستنباطا وفقه الله للقول والعمل

ما علم منه وفاز بالفضل في دينه ودينه وانتفت عنه الرب
ونورته في قلبه الحكمة واستوجب الدين موضع الأمانة
فنسال الله المتدي بنهم قبل استحقاقها المدي بها علينا
مع تقصيرنا في الاتيان على ما اوجب من شكرها الجاعلنا
من خيرامة اجبت للناس ان يروا قنا فها في كتابه ثم
سنة بنيه فولا وحمل يودي به عنا حقه ويوجب لنا
ناقلة من يده وقال الشيخ تقي الدين السبكي ومن خطه
نقلت فيما اتخذه من اصول الفقه الاستاذ في عدم التقليد
الاسقرا تقي ما نصه استدلال الاستاذ فيه على عدم التقليد
باجماعنا على انه لو حفظ مذهب بعض الامة من دفينهم
اراد ان يحكم به ويفتي لم يكن له ذلك لانه جاهل به لانه
المذهب فكما حرم علم تقليد الميت جهله بدليل قوله حرم
تقليد الحي وقال ابو طالب المكي في كتاب قوت القلوب
اعلم ان العبد اذا كشفه الله بالمعرفة واليقين لم يسعه
تقليد احد من العلماء وكذلك كان المتقدمون اذا اقيموا
هذا المقام خالفوا من حملوا عنه العلم ولا جاز ذلك كان
الفقهاء يكرهون التقليد ويقولون لا ينبغي لرجل
ان يفتي حتى يعرف اختلاف العلماء اي فيختار منها الامور
لدين والا قوي باليقين فلو كانوا يحرمون ان يفتي
الصائم بمذهب غيره لم يخرج ان يعرف الاختلاف وكان
اذا عرف مذهب صاحبه كفاه ومن ثم قيل ان العبد يسئل عن
فيقال له

فيقال له ما ذا علمت فيما علمت ولا يقال فيما علم غيرك وقال
تقا الذين اوتوا العلم والايمان ففرق بينهما فدل على
ان من اوتي العلم ايمانا ويقينا اوتي علما ان من اوتي
علما انا فعلا اوتي ايمانا وهذا احد الوجود في معنى قوله
كتب في قلوبهم الايمانه وايدهم بروح منه اي قواهم بعلم
الايمانه فعلم الايمان هو روحه وتكون الهمة عايدة على
الايمان لان العالم الذي هو من اهل الاستنباط والاستدلال
من الكتاب والسنة ومعرفة ادات الصنعة واليه الصنع
لان ذلك يتميز وبصيرة من اهل التدبير والعبرة وقال
ابو عمر بن عبد البر في كتاب العلم ما نصه بل فساد التقليد
ونفيه والفرق بين التقليد والاتباع هو ان تتبع القائل
على ما بان كدس فضل قوله وصحة مذهبه والتقليد
ان تقول بقوله وانت لا تعرف وجه القوله ومضاه وقد
دم الله التقليد في غير موضع من كتابه فقال الجذوا
اجبارهم وذهبوا فصار بابا من دون الله قال حذيفة
لم يعد وهم من دون الله ولكن احلوا لهم وحرروا
عليهم فاتبعوههم وقال تقا وكذلك ما ارسلنا من
قبلك قرية من تدبر الا قال مترقوها انا وجدنا اباها
علامة وانا على اثارهم مقتدون قل الموجهتم باهدى
ما جدهم عليه اباكم فمنهم الافتداء بابا لهم من قول

الاهتداء فقالوا انما ارسلتم به كافرين وفي هؤلاء
 مثلهم قال الله تعالى ان شر الدواب عند الله الضم البكم الذين
 لا يعقلون وفي القوم اي كثيرة في ذم تقليد الاباء والارباب
 وقال ابن مسعود الا لا يقلدون احدكم دينه رجلا قال
 علي اذا ما المشكلات تصدين في كشفت حقايقها ولست
 بامعة في الرجال في الرجال اسائل هذا واما الخبر قال ابن
 عبد البر وهذا كله نفي للتقليد وابطال له لمن فهمه وهذا
 لرشد وقد قال ابن المعتز لا فرق بين ابيهم تنقاد و
 ان ان يقلد قال وقد نظمت في التقليد ابيات وهي هذه
 يا سائلا عن موضع التقليد خذ عني الجواب بفهم بي حاضر
 واضح الى قولك ودين ينصحتي واحفظ على نوادره نوادر
 لا فرق بين مقلد وخبيرة تنقاد بين جناد ووعائره تبا
 لقاضا ومفلا يرى عللا ومعنى في المقال الساير واذا
 اقتديت فبالكتب وسنة المبعوث بالدين الخيفة الظاهر
 واذا الخلاف اتي فدونك فاجتهد ومع الدليل غل بفهم
 وافرو على الاصول ففسروا على لا تقس وعاب فرع كالجهد
 الحار قال وقد اجمع جماعة من الفقهاء واهل النظر على
 من اجاز التقليد في نظرية عقلية فاحسن ما رايت من
 ذلك قول المزي رحمه الله قال يقال لمن حكم بالتقليد هذا
 لكم محم فيما حكمت به فيم خبر فان قال نعم ابطال التقليد
 لان المحجة اوجبت ذلك عنده لا التقليد وان قال حكمت فيه
 بفهم

٢٦
 بفهم حجة قوله فلم الرقت الدهاء واجت الفروج والتفت
 الاموال وقد حرم الله ذلك الآية قال الله عز وجل هل
 عندكم من سلطان بهذا اي من حجة بهذا فان قال انا
 اعلم اتي قد صبت وان لم اعرف المحجة لاني قلد كثير
 من العلماء وهو يقولون الآية حجة خفيت على قيل
 له اذا جاز لك تقليد معلمك لانه لا يقول الآية
 خفيت عليك فتقليد معلم معلمك اولى لانه لا يقول الآية
 المحجة خفيت على معلمك كما يقل معلمك الآية خفيت
 عليك فان قال نعم ترك تقليد معلمك الى تقليد معلم
 معلمه فكذلك من هو اعلى حتى ينتهي الامر الى صاحب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ذلك نقض قوله وقيل له
 كيف يجوز تقليد من هو اصغر من اقل علماء ولا يجوز تقليد
 من هو اكبر واكثر علما وهذا مناقض فان قال معلمي
 وان كان اصغر فقد جمع علمي هو فوقي الى علمه فهو اعم
 بما اخذ واعلم بما ترك لا قبل له فكذلك من تعلم من معلمك
 فقد جمع علم معلمك وعلمي هو فوقي الى علمه فهو اعم
 ترك تقليد معلمك وكذلك انت اولى ان تقلد تقلد نفسك من
 معلمك لانك جمعت علم معلمك وعلمي هو فوقي الى علمك فان قاد
 قوله جعل الاضغرو من محدث من اصحاب صفار العلماء اولى
 بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الصاحب عنده
 يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والاعلى

فافاد

الادنى ابد وكفى بقوله يؤول الى هذا قبحاً وفساداً هذا كلام المزي
قال ابن عبد البر وقد اتفق العلماء على ان المقلد لا علم له ولا يسمى
عالمًا لم يختلفوا في ذلك هنا قال البخاري عرف العالمون فضل ابن
وقال الجاهل بالتقليد وقال ابن خزيمة اد التقليد معناه في التشريع
الرجوع الى قول لا حجة عندك عليه وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع
ما ثبتت عليه حجة قال غيره وكل من اوجب عليه الدليل اتباع قوله
فان مقتضىه والاتباع في الدين سايف والتقليد ممنوع قال ابن عبد البر
هذا كله لغیر العامة فان العامة لا بد لها من تقليد علماءها عند الحاجة
لانها لا تتبين موقع الحق فلا تصل لعدم الفهم الى علم ذلك وهو
المراد بقوله تعالى فاستألو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ولم يختلف
العلماء ان العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك لجهلها بالمعاني
التي منها يجوز التحليل والتحريم والقول في العلم هذا كله كلام
ابن عبد البر ونقله برمته القرطبي في مختصره واورده واستفدنا
منه كلام المزي واستدل له بالحجة النظرية على عدم التقليد قاضي
لم اقف على كتابه الذي الفه في افساد التقليد وقال القاضي
عبد الوهاب احد ائمة المالكية في اول كتابه المقدمات
في اصول الفقه الحمد لله الذي شرع وكلف وبين ووفق
وفرض الزم واوجب وحتم وحلل وحرم وندب وزهد
نهى وامر واباح وحظر واعذر وانذر ونصب لنا الادلة والعلام
على ما شرع لنا من الاحكام وفصل الحلال من الحرام والقرب
من الاثم وحض على النظر فيها والتفكر والاعتبار والتدبر
تعالى

تعالى جل شانه فاعتبروا يا اولي الابصار وقال اقل لا يتدبرون
القران وقال تلك الامثال نضرها للناس وما يعقلها الا العالمون
وقال وليد كراولوا الالباب وقال ولوردوه الى الرسول والى
اولي الامر منهم لعل الذين يستنبطونه منهم وقال فلولا نفر
من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين والتفقه من التفهم
والتبين ولا يكون ذلك الا بالنظر في الادلة واستيفاء الحجج دون
التقليد لان التقليد يتم علماً ولا يقضي الى معرفة وقد جاء
النص بدم من اخذ الى الالباب والرسائل واتباع السادة و
الكبراء كان يدركها الزم من النظر والاستدلال وفرض
عليه من الاعتبار والاجتهاد فقال تعالى واذا قيل لهم اتبعوا
ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا على ابائنا ولو كان ابائهم
لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال انا وجدنا ابائنا على امة
ولنا على اثارهم مهتدون في نظاير من هذه الايات تنبيه
فيها على خطر التقليد بانه يترك اتباع الادلة والعقل
عن الانقياد للحجة الى قول لا يعلم انه فيما يقدر فيه مصيب او محطي
فلا يامن المقلد لغيره كون ما يقدر فيه خطأ وجهلاً لان صحة
المذهب لا يتبين من فساد ما اعتقاد المعتقده وشدة
عسكته وانما يتميز صحيح المذهب من فاسدها وحققها من
باطلها بالادلة الكاشفة عن حوالها والميزة بين احكامها
وذلك معدوم في التقليد لانه متبع لقول الغير في حكمته
فساده وانما اعتقده لقول معتقده به فان زعم صاحب

الى تقليد

يشبه

التقليد انه يعرف صحة القول الذي قلده فيه ويعلم انه حق
 وان اعتقاد واجب فذلك باطل منه لان العلم بذلك لا يكون
 الا بالنظر في الادلة التي هي طريق العلم به واذا عد عنها
 علمنا بطلان دعواه للعلم بصحة ما قلده فيه فان قال علمت
 صحة القول الذي قلده فيه بدليل وجبة قلنا فانت غير
 مقلد لانك عارف بصحة القول الذي تفقده والتقليد هو اتباع
 القول لان قابلا قال به من غير علم بصحة وفادته ثم قال
 فان قيل فان كنتم ممنهون التقليد وتدعون الى النظر فيجب
 نفي ان تبينوا الصحة وتثبتوه طريقا للعلم بالمنظور فيه
 والجواب ان القرآن قد حض على النظر والاعتبار في الامور
 السابقة ولا يجوز ان يحض على النظر فيما لا يتم علم الامور
 اعتقاد ما يؤدى اليه وان لم يكن حقا مع قوله تعالى ولا تقو
 ما ليس لكم به علم وقوله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
 وقوله ولا تقولوا على الله الا الحق ومع ما ورد به القرآن من
 استدلال على مدلولات والتنبية على التصحيح وانما
 من الاما مقالات وذكر في القرآن كثير يطول استيفاءه ومن
 الظاهر في ذلك المشهور ما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم
 من الاحتجاج والاستدلال في مسائل الاحكام ومناظرة
 بعضهم لبعض وذكر اشهر واظهر من تكليف الاطالة بتقصية
 فان بما اوردنا صحة النظر والاستدلال وثبوت طريقا
 للعلم بالمنظور فيه فان قيل اجبرونا عن مريد التفقه
 ما الذي

ما الذي يلزمه قلنا لا يسوغ لمن فيه فضل للنظر والاجتهاد
 وقوة على الاستدلال الصحيح العاري من افات النظر الما بقية والاعتبار ان
 له من استعماله على واجبه وتربيته في حقه فان قيل فهذا خلا
 ما انتم عليه من دعاويكم الى دروس مذهب مالك بن انس واعتقاد
 والتدين بتحقيقه فساد ما خالفه قلنا هذا من منكر بعيد واعتقال
 شديد لا نالا ندعوه الى ذلك الا الى امر قد عرفنا صحة
 وعلمنا صوابه بالطريق التي بيناها فلم نخالفها عما لنا اليه
 ما قرناه وعقدنا له الكتاب عليه هذا كلام القاضي عبد الوهاب
 وهذا نظير قول من قال من اصحابنا ما قلنا الشافعي في كل طابق
 اجتهادنا اجتهاده وقال القاضي عبد الوهاب ايضا في كتابه
 المخلص في اصول الفقه **فصل** في فساد التقليد التقليد لا
 يتم علما بالقول به ساقط وهذا الذي قلناه قوله كان اهل العلم و
 ذهب قوم من ضعفة محبي العلم وممن يفرغ على نفسه من
 استيفاء النظر على واجبه ان يتكشف له به فساد مذهب قد
 تمت له مع رياسته او حصل له شوا او عادة او عصبية الى صحة
 التقليد وانه يتم العلم بالمقلد فيه والدليل على فساد ذلك لان
 المقلد لا يخلو ان يكون عالما بصحة قول من يقلده او غير عال
 بذلك فان كان عالما فهذا ليس بمقلد لانه متبع لقوله قد عرف
 صحة الطريق الذي به عرف به كونه قابله محقا وان كان غير
 عالم بصحة لم يامن ان يكون خطأ وجهلا فيقدم على اعتقاده
 ومعتقد لجهل والخطا ليس بعالم ولا يقال ان اعتقاد علم فبطر بذلك

يعقد التفقه الامن
 طريق الاستدلال

تكون التقليد علما وقد دل القرآن على فساد التقليد في غير
موضع وعلى ذم من صار اليه ودان به **وقال القرطبي** في المستصفى
التقليد هو قبول قول بلا حجة وليس ذلك الاطراف الى العلم لافي
الاصول ولا في الفروع وذهب الحشوية والتعليمية الى ان
طريق معرفة الحق التقليد وان ذلك هو الواجب وان النظر
والبحث حرام ويبدل على بطلان مذهبهم مسائل الاول
ان صدق المقلد لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل ودليل الصدق
المعجزة فيعلم صدق المقلد لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل الرسول
بمعجزته وصدق كلام الله باخبار الرسول عن صدقه وصدق
اهل الاجماع باخبار الرسول عن عصمتهم فحيث لم تقم حجة
ولم يعلم الصدق بضرورة ولا دليل فالاتباع فيه اعتماد
على الجهل المسلك ان يقال الخيلون الخطا على مقلدكم ام
تجوزونه فان جاوزتموه فانيتم سناكون في صحة مذهبكم
وان احكمتموه فم عرفتم استحالة ضرورة ام بنظر او تقليد
ولا دليل فان قلتموه في قوله ان مذهبهم حق فم عرفتم
صدقهم في صدق نفسهم وان قلتم غيرهم فم عرفتم صدق
المقلد الآخر وان عولتم على سكوت النفس الى قوله فم تفرقوا
بين سكوت نفسكم وسكوت نفس النصارى واليهود ولم
تفرقوا بين قول مقلدكم اني صادق بحق وبين قول
مخالفيكم ويقال لهم ايضا في ايجاب التقليد هل تعلمون
وجوب التقليد ام لا فان لم تعلموا فلم قلتم وان علمتم
فبضرورة

فبضرورة او نظرا وتقليدا ويعود عليهم السؤال في التقليد
ولا سبيل لهم الى النظر والدليل فلا يبقى الا ايجاب التقليد بالحق
فان قيل عرفنا صحة مذهب الاكثرين فهو اولى بالاتباع
قلنا وليم انكرتم على من يقول الحق في حق غامض لا يدركه الا الا
قلون ويعجز عنه الاكثرون لانه يحتاج الى شروط كثيرة ومن الممارسة
والترغ للنظر وايقاد القرينة والحكم عن الشواغل ويدل عليه
انه صلى الله عليه وسلم كان محققا في ابتداء امره وهو في شدة من البيرة
على خلاف الاكثرين وقد قال تعالى وان تطع الاكثرين في الارض
يضلوك عن سبيل الله كيف عد الكفار في زماننا اكثر ثم يلزم ان
تتوقفوا حتى تدوروا في جميع العالم وتعدوا جميع المخالفين
كيف هو على خلاف نص القرآن قال تعالى وقيل من عبادي
الشكور ولكن اكثرهم لا يعلمون واكثرهم للحق كارهون قال
وهو شبه الاول ان الناظر متورط في شبهات وقد كثر ضلال
الناظرين فترك الخطر وطلب السلامة اولى قلنا وقد كثر ضلال
المقلدين من اليهود والنصارى فم تفرقوا بين تقليدكم
وتقليد سائر الكفار حين قالوا انا وجدنا ابائنا على امة
ثم نقول اذا وجبت المعرفة كان التقليد جهلا وضلالا
وكانكم اخترتم الجهل خوفا من الوقوع في الجهل لمن
يقول انكم عطشا وجوعا خوفا ان يفض بلفظة او يشرق
بشرية لو اكل وشرب ومن ترك التجارة والحرفة خوفا
من نزول ساعة فيختار الفقر خوفا من الفقر السبعة

الثاني بينة تمسكهم بقوله تفاما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا
 والنفل فتح باب الجدل قلنا نهي عن الجدل بالباطل كما قال تعالى وجادلوا
 بالباطل ليدحضوا به الحق بدليل قوله تعالى وجادلوه بالتي هي
احسن ثم اننا نعارضهم بقوله تعالى ولا تقف ما ليس به علم وان
 تقولوا على الله ما لا تعلمون الا من شهد بالحق وهم يعلمون و
 ما نشهدنا الا بما علمنا قل لها توابعها انكم هذا كله نهي عن التقليد
 وامر بالعلم ولذلك عظم شأنه العلماء فقال تعالى رفع الله الذين
 امنوا منكم والذين لا يرجوا وقال صلى الله عليه وسلم هذا العلم من كل خلق
عدوه ينقوه عنه تحريف الخاليين واتخاذ المبطلين ولا يحصل
هذا بالتقليد بل بالعلم وقال ابن مسعود ولا تكونن امعة
 قيل وما الامعة قال ان تقول انا مع الناس ان صلوا صلوت
 وان اهتدوا اهتديت الا لا توطن احدكم نفسه ان
 يكفر ان كفر الناس هذا كلام الغزالي قلت وقد اشار الى
 حمل الحديث المذكور على المجتهدين فان كان خيرا كما هو
 ظاهر اللفظ واحد القولين في الحديث دلالة لا يخلو
 العصر عن مجتهدين وان كان امر بتقدير اللام اي ليجمل كما هو
 قول جماعة في الحديث دلالة على الاجتهاد في كل فرع وان لا
 يجوز نشر ما خلو عمره من الاعصار عنه **وعن ابن مسعود**
 ان ابا عبد الله في ذم التقليد من الاثر المذكور وهو ما اخرج به
 البيهقي في معجمه عنه **قال لا تقلوا** اد ينكم الرجال **وقال ابن**
 حزم في كتابه النبد الكافية في علم الاصول التقليد حرم

ولا تجادلوا اهل
 الكتاب الا بالتي
 هي احسن

اولوا العلم

عصر

مطالبة
 في التقليد

ولا يجادل احدا ان ياخذ قوله احد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقوله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه او
 وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا
 عليه ابائنا وقالوا ما حملنا من بريد فبشر عبادي الذين يستمعون
 القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هدى الله فبهم اهبطوا وليك
 هم اولوا الالباب وقال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
 ان كنتم تنون منون بالله واليوم الآخر فلم يجبه الله تعالى الرد عند التنازع
 الى احد دون القرآن والسنة وحرر بذلك الرد عند التنازع الى
 قولنا لا لانه غير القرآن والسنة وقد صح اجماع الصحابة
 كلام اولهم عن اخرهم واجماع جميع التابعين اولهم عن اخرهم
 واجماع تابعي التابعين اولهم عن اخرهم على الامتناع والمنع
 من ان يقصد منهم احد الى قولنا ان منهم او من قبلهم
 فيا حذه كل فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي حنيفة او جميع
 اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع اقوال احمد رضي الله
 عنهم ولا يترأس من اتبع منهم غيري الى قول غيره ولم يحد على
 ما جاء في القرآن والسنة غير صار ذلك الى قولنا ان
 بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها او طاع عن اخرها بيقين
 لا اشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سلفا ولا اناسا في جميع الا
 المحودة الثلاثة وقد اتبع غير سبيل المؤمنين نفوذنا
 من هذه النزلة وايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد هوى عن
 تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من قبلهم وايضا لما الذي

بعد

عصر

جعل رجلا من هؤلاء من غيرهم اولاد ان يقلد من عماله الخطا
او علي ابن طالب وابن مسعود او ابن عمر او ابن عباس او عاتبة
ام المؤمنين رضي الله عنهم فلو ساء التقليد لكان كل واحد
من هؤلاء اصحا بان يتبع من غيره وذكر في كتابه التخليص
نحو ذلك ومن عبارته فيه وهل اباخ مالك او ابو حنيفة او الشافعي
رضي الله عنهم قط لا احد تقليدهم جاشا من هذا بل وان
قد نفوا عن ذلك ومنعوا منه ولم يفسحوا لاحد فيه وقار
في كتابه الدرر وعلى كل احد مقدار ما يطيق من الاجتهاد في
الدين ولا يحل لاحد ان يقلد احدا لاحيا ولا ميتا ولا ان
يتبع احدا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قديما ولا حديثا ومن التزم
بطاعة انسان بعينه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قابلا
بالباطل ومخالفا لما عليه جماعة الصحابة وجميع التابعين ولم
عن اخرهم وجميع تابعي التابعين بلا خلاف من احد منهم
فما كان في الا عصا الثلاثة واحد فافوقه اخذ قول انسان
في تفرقه كله واعتقده باسره وانحسب اليه فهذه بدعة
خالف الاجماع التام صاحبها وقار في كتابه ابطال التقليد
انما حدث التقليد في القرن الرابع والتقليد هو ان يفتي
في الدين فتيا لان فلانا صاحب او فلانا التابع او فلانا
العالم اتى بها بلا يضي في ذلك وهذا باطل لانه قول في الدين
بلا برهان وقد يختلف الصحابة والتابعون والعلماء في ذلك
فما الذي جعل بعضهم اوليا لا يتبع من بعض قال ويلقي

في ابطال



في ابطال التقليد ان القائلين به مقرون على انفسهم بالباطل
لان كل طائفة من الخنفية والمالكية والشافعية مقيمة بان
التقليد لا يحل وانتم الثلاثة قد نفوا عن تقليد من بعدهم
ذكر مخالفوهم وتقدموا هذا عجب وامثاله عجب حيث اقوا
بطلان التقليد ثم دانوا بالتقليد وايضا فانهم مجمعون
مضني على ان جميع اهل عصر الصحابة لم يكن فيهم واحد تافه
يقلد صاحبنا اكرمه فياخذ قوله كله وان جميع اهل عصرنا بعين
لم يكن فيهم واحد يقلد صاحبنا او تابعنا اكرمه فياخذ بقوله
كله فصيح يقينا ان هؤلاء المقلدين الذين لا يخافون من قولهم
قد خالفوا اجماع الامة كلها بيقين وهذا عظيم جدا وايضا
فما الذي خضوا با حنيفة ومالك والشافعي بان يقلدوا دون
ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر
وعاتبة او دون سعيد بن المسيب والزهري والبخاري و
الشعبي وعطاء وطا ووس والحسن البصري رحمته الله على
جميعهم وايضا وان هذه الطوائف كلها مقيمة بان عيسى عليه
السلام يتولى حكم في اهل الارض فها حكمه اذ انزل برأيه ابي حنيفة
او مالك او الشافعي معا ذاك بل يحكم بما اوحى اليه الوحي
صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي يدعوا اليه والذي لا يحل لاحد ان
يحكم ولا ان يفتي ولا يدين سواه فان قالوا لا نقدر على الاجتهاد
قلنا ياخذ كل احد جهده في الطريق الموصلة الى ذلك ثم ذكر الآثار
في ذم التقليد واخرج باسانيده ان الاستوفيتها في تيسر الاجتهاد

ظ
به

منها ما اخرجته عن معاذ بن جبل قال اما العالم فان اهتد فلان
تقلدوه دينكم وان افتتن فلا تقطعوا منه رجلا **واخرج**
عن ابن عباس قال ويل للاتباع من غمرات العالم قيل وكيف
ذكر قال يقول العالم من قبل ان يمتد بيلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخذ
به ومضى الاتباع بما سمعت **واخرج** عن مسعود قال لا تكون
امعة تقول انا مع الناس **واخرج** عن مجاهد قال من احد
الا يؤخذ بقوله ويترك الا النبي صلى الله عليه وسلم **واخرج** عن الحكم
ابن عيينة قال ليس احد من الناس الا وان اخذ من قوله
وتارك الا النبي صلى الله عليه وسلم **واخرج** عن احمد بن حنبل انه
ذكر له قول مالك بن نويرة ما سواه فقال لا تلتفت الا الى الحديث فم
يفتنون هكذا يتقلدون قول الرجل ولا يبالون بالحديث
واخرج عن سعيد بن ابي عروة قال من لم يسمع الاختلاف
فلا تعلم عالما **واخرج** عن قبيصة ابن عقبة قال لا
يفهم من لا يعرف الاختلاف **واخرج** عن ابن القاسم قال
سئل ما اكثر من يجوز الفتيا قال لا يجوز الفتيا الا لمن علم
ما اختلف الناس فيه قيل له اختلف اهل الراي قال لا
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم الناس **واخرج** عن القاسم
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم فذكر لي فتي **قال** ان حزم هذا
قوله ما اكثر من لا يجوز لاحد ان يقضي ولا ان يفتي الا ان
يكون عالما بالحديث والفقه والاختلاف فان كان عالما
باحدها لم يجز له ان يقضي ولا ان يفتي وهذا قول الحنفية

في الامعة ايضا

الشافعي

والشافعي بلا خلاف قال في نظر حكمهم ومفتوهم اليوم
اهله صفتهم ام لا فان كانوا ليسوا كذلك فقد خالفوا ما ارعوا
تقليده وحصلوا على شيء وقال في رسالة اخذ في ذلك الكتاب
والسنة وحضنا على النظر والاجتهاد وترك التقليد ووجدنا
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اولهم عن اخرهم ليس منهم احد
الى الى من هو فوقيه في القرب والسابقة والعلم فاخذ قوله
كله فتقلده في دينه بل رايت كل امرئ منهم يجتهد لنفسه ثم يجتهد
عن عمر التابعين فوجدناهم على تلك الطريقة ليس منهم احد الى
الى تابع اكبر منه او صاحب فتقلد قوله كله وكذلك اتباع
التابعين ليس منهم احد الى الى تابع او صاحب او فقيه من
اهل عصره اكبر منه فاخذ قوله كله ولم يخالفه في شيء منه ولا
امر وايد ذلك عاميا منهم ولا صليا وهذه القرون الحرة
الثلاثة فعلنا يقينا انه لو كان اخذ قول عالم واحد بامر
فيه شيء من الجنود والصواب ما سبقهم اليه من حدث في القرون
المذمومة ولو كان ذلك فضيلة ما سبقناهم اليها وهذا
العصر الثالث هو الذي كان فيه ابن جريح وسفيان ابن
عيينة علكة وابن ابي ذيب ومحمد بن اسحق وعبد الله بن
عمر واسماعيل ابن امية ومالك بن انس وسليمان ابن
بلال وعبد العزيز بن ابي سلمة وعبد العزيز الدراودي
وابراهيم بن ابيهم ابن سعد بالمدينة وسعيد بن ابي عروة وحماد
ابن سلمة وحماد بن زيد ومهزي راشد وابو عوانة وشعبة

من

وهشام ابن يحيى وجري بن حازم وهشام الدستواي
 وزكريا بن ابي زائدة وحبيب بن الشهيد وسوار بن عبد
 الله وعبيد الله بن الحسن وعثمان بن سليمان باليعمر
 وهشام بن بشر بواسط وسفيان الثوري وابن ابي ليلى
 وابن شبرمة والحسن بن يحيى وشريك وابو حنيفة وزهير
 ابن معلوية وجري بن عبد الحميد ومحمد بن حازم بالكوفة
 والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والزبيدي والقاضي حمزة
 بن يحيى وشعيب بن ابي حمزة بالشام والليث بن سعد وعقيل
 بن خالد بمصر كلهم على الطريقة التي ذكرت ما منهم احد
 اخذ بقول امام من قبله فقبل كلهم دونان يرد منه شيئا
 ثم حدث بعدهم من اعظم جهلاءهم وسلك سبلهم في
 ذلك نحو يحيى بن عبد القطار وعبد الرحمن بن مهدي
 وبشر بن المفضل وخالد بن الحارث وعبد الرزاق و
 كيع ويحيى بن ادم وحيد بن عبد الرحمن الرواسي والوليد
 بن مسلم والحيدري والشافعي وابن المبارك وحفص بن غياث
 ويحيى بن زكريا بن ابي زائدة وابي داود الطيالسي وابن
 الوليد الطيالسي ومحمد بن ابي عدي ومحمد بن جعفر ويحيى بن
 يحيى الفيا بوري ويحيى بن هارون ويحيى بن زريع
 واسماعيل بن عتبة وعبد الوارث بن سعيد وابنه
 عبد الصمد وهب بن زريع ~~اسماعيل بن عتبة~~
 عبد الوارث بن سعيد جري وازهر بن اسد وعفان
 بن مسلم

١٠ وايله

بن مسلم وبشر بن عمر وابي عاصم القبيل والمعتز بن سليمان
 النضر بن شبله ومسلم بن ابراهيم والحجاج بن منهال وابي عامر
 العقدي وعبد الوهاب الثقفي والفياي وهب بن خالد
 وعبد الله بن عيسى وغيرهم ما من هؤلاء احد قلده اماما كان
 قبله ثم تلا هو على مثل ذلك احد بن جندب واسحق بن راهويه
 وابو ثور وابو عبيد وابو خيثمة وابو ايوب الهاشمي
 وابو اسحق الفزاري ومحمد بن الحسين ومحمد بن يحيى
 الذهلي وابو بكر عثمان ابن ابي شيبة وسعيد بن منصور
 وقتيبة ومسدد والفضل بن دكين ومحمد بن المثنى بن دار
 ومحمد بن عبد الله بن كيتة ومحمد بن العلاء والحسن بن
 محمد الزعفراني وسليم بن حرب وعازم وغيرهم ليس منهم
 احد قلده رجلا وقد شاهدوا من قبلهم ولاوا هو فلم
 يروا انفسهم في سعة من ان يقدوا دنيهم احد
 منهم ثم اتى بعد هؤلاء النجاشي ومسلم وابو داود والنسائي
 ومحمد بن سنان يعقوب بن شيبة وداود بن علي ومحمد
 بن نصر المروزي وابن المنذر ومحمد بن جري الطبراني
 وتقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الحسني وغيرهم ما منهم
 احد اتى الى امام قبله فاخذ قوله كله فتدبر به بلا هو هؤلاء
 هو عن ذلك واكرة ولم احد احدا مما يوصف بالعلم
 قديما وحدا ثانيا يستجيز التقليد وكذلك ابن واسهيب
 وابن اما جشور ~~وامعة~~ ابن ابي حازم ومطرف بن

ط
٢ وهب

والابن

لتقليده عقله وقد وجد هذا ولانا نقول له قلده لعلمك
بكونه حقا ولا فان قال لا فاجله لا يصلح حجة وان قال نعم
فعلما يستند اليه دليل فلم يكن مقلدا وقال الشيخ عز الدين
بن عبد السلام في العوائد الكبرى ومن العجائب الفقهية
المقلدين يقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا
يحد لضعفه مد نفعا وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك
من شريده الكتاب في السنة والاقضية الصحيحة لمذهبه
جمودا على تقليد امامه بل يحجل دفع ظهور الكتاب في السنة
ويتاوطا بالتاويلات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده
قال وقد رأيناهم يجمعون في المجالس فاذا ذكر لاحدهم
خلاف ما وطن نفسه عليه منه غاية العجز عن غير استرواح
الدليل بل ما الفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق مخصص
في مذهب امامه ولو تدبره لكان تعجب من مذهب امامه
او من تعجب من مذهب غيره فالحج مع هؤلاء ضايع
مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة جيد ما قال
وما رايت احدا رجوع عن مذهب امامه اذا ظهر له الحق
في غيره بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعده قالوا ولي ترك البحث
مع هؤلاء الذين اذا عجز احد هو عن تشيئة مذهب امامه
قال لعلي امامي وقف على دليل لم اقف عليه ولم اهتد اليه ولم يعلم
المسكين ان هذا مقابل بمنه وفضل خصه ما ذكره من
الدليل الواضح والبرهان اللامح فسيحان الله ما اكثر
من اعي

تعجب

من اعمى التقليد بصره حتى على ما ذكرته قال وسافر ان انشا الله
تعالى كتابا بين فيه اقرب العلم الى مراعاة مفاصل الشرع في كل
ورد وصدر قال مع اني لا اعتقد احدا منهم ان فرد بالحق
في كل ما خولف فيه بلا سعدهم وافرهم الى الحق من كان صوابه
فيما خولف فيه اكثر من خطائه قال ولم يزل الناس يسألون
من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار
على احد من السالين الى ان ظهرت هذه المذاهب ^{وتصوبوها}
من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد مذهبه
وتصوبوها عن الادلة مقلدا له فيما قال كانه نبي ارسل
اليه وهذا انما هو الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به
احد من اولي الالباب هذا كلام الشيخ عز الدين وقال لا
مام ابو شامة في خطبة الكتاب المؤمل في الرد الى الامر
الاول ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في
مذهب كل امام ويعتقد في كل مسألة صحة ما كان اقرب
الى الدلالة الكتاب والسنة المحكية وذكره الله عليه اذا
كان الفرق معظم العلوم المتقدمة ولجنتها تعصب
والظن طرائق الخلاف المتأخرة فاتها مضيق للزمان
ولقصوة ولصفوه مكدرة قال وقد صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يقبض العلم انتراعا ينتزعه
من الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما

اتخذ الناس رؤساجها لا فاقوا بغير علم فضلوا واضلوا
 قالوا فما اعظم حظ من يدانق وجهها في حصيل العلم
 حفظا على الناس فان هذه الازمنة قد غلبت على اهلها
 الكسل والملل وحب الدنيا قالوا لم يزل علم الفقه كرمما يتوارثه
 العلماء معتمدين على الاصلين الكتاب والسنة مستظهيرين
 باقوال السلف على فهم ما فيها من غير تقليد فقد هني
 اما من الشافعي رضي الله عنه عن تقليده وتقليد غيره وكانت
 تلك الازمنة فملوة بالمجتهدين فكل صنف على ما راي
 وتعقب بعضهم بعضا مستهدين من الاصلين الكتاب
 والسنة وترجيح الراجح من اقوال السلف المختلفة ولم
 يزل الامر على وصفت الى ان استقرت المذاهب المذونة
 ثم اشتهرت المذاهب الاربعة وهي غيرها فقصرتهم
 انما عنهم الا قليلا منهم فقلدوا ولم ينظروا فيما نظروا فيه
 المتقدمون من الاستنباط من الاصلين الكتاب والسنة
 فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صاروا من يروم
 رتبة الاجتهاد يعجبون وله يزدرون ثم قالوا لم ازل مذموم
 الله على الاشتغال بعلم الشريعة وفهم ما ذكرت من الاتقان
 والاختلاف ودلالات الكتاب والسنة مهمما جمع
 كتاب جمع ذكر او يقارب توفيقا من الله لمعاودة
 الامر الاول وهو ما كان عليه الائمة المتقدمون من استنباط
 الاحكام من الاصلين مستظهيرين باقوال السلف فيها طلبنا

لفهم

لفهم معانيها ثم يصار الى الراجح منها بطريقه ثم قال
 وانما وضع الشافعي رضي الله عنه وغيره من الائمة الكتب
 ارشادا للخلق الى ما ظنوا واحدا منهم صوابا لا انهم
 ارادوا تقليدهم ونصرة اقوالهم كيف ما كانت فقد
 وضع ان الشافعي رضي الله عنه نجي عن تقليده وتقليد غيره
 قال صاحب المزني في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي
 ومن معنى قوله لا قرينه على من اراده مع اعلا ميه نهي
 عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لديه ويحكم لنفسه اي مع
 اعلا ميه من اراد علم الشافعي نهي الشافعي عن تقليده و
 تقليد غيره هذا احسن ما اول به هذا الكلام وانظر وارحكم
 الله لا قوله لينظر فيه لديه ويحكم لنفسه اي ليسترشد بذلك
 الحق قال اما وردي في الحاوي قوله ويخطا لنفسه
 اي ليتطلب الاحتياط لنفسه بالاجتهاد في المذهب وترك
 التقليد بطلب الدلالة قال ابو شامة فعلى هذا كان السلف
 الصالح يتبعون الصواب حيث كان ويجتهدون في طلبه
 وينهون عن التقليد وقال ابن القاص في اول كتاب
 التخليص ذكر المزني في كتابه المزعج بالجامع الكبير في
 المتي اذ دخل في الصلوة ثم راي الماء ان الشافعي هني عن
 التقليد نصحا منه لكم فله اجروا صوابكم وهو يري من خطايكم
 رضي الله عنه وقبل منه نصيحتكم قال الشيخ ابو علي السبكي
 في كتاب شرح التخليص وانما ذكر المزني هذا في هذه

كانت

اول مسلة خالف
 فيها الشافعي المزني

المسئلة لا لها اول ومسئلة خالف الشافعي فيها وذهب فيها مذهب
 اهل الكوفة انه يخرج من صلاته ويتوضا ويستأنف فيسقط
 العذر لنفسه مخالفة الشافعي لانه منع من تقليده وتقليد
 غيره قال ابو شامة فالمرئي امثله امر امامه في النهي عن
 تقليده مخالفة هذه المسئلة لما ظهر له من جهة النظر فهو
 موافق امثله الامر وقد فعل هذا صاحب البوطي في
 مسئلة التيمم الى الكوعين مخالفة وصار اليه وكذلك جماعة
 من اهل العلم والتحقيق المصنفين على مذهب الشافعي قد
 نصروا مذهبهم وامثله امر به من مخالفة قوله عند قيام
 الدليل على خلافه وهذا امر به من جهة الشارع ولو لم
 يقله الشافعي فذكر كل واحد منهما ما يمكنه مما وصل اليه
 علمه على تلة ذلك وعزته في كتبهم وانما يذكر ذلك في كتب
 المتصليين من الحديث الباحثين عن فقهه ومعانيه
 الدكرين لا قول العلماء ومذاهبهم من غير تقييد كالي
 بكر بن منذر واي سليمان الخطابي واي بكر البيهقي
 ابي عمر بن عبد البر وغيرهم ونبه عليه ايضا البغوية النهدية
 و امام الحرميين في النهاية الى ان قال وقد حرم الفقهاء
 في زماننا النظر في كتب الحديث والآثار والبحث عن فقهها
 ومطالعة الكتب النحوية المصنفة في شروحيها
 وغريبها بل افنوا زمانهم وعمرهم في اقوال من سبقهم

مخالفة الشافعي
 يعقوب البوطي للشافعي

من متأخري

من متأخري الفقهاء وتركوا النظر في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ
 عند الله عز وجل وآثار الصحابة الذين شهدوا الرحي وعارضوا المصطفى وفهموا انفسهم
 الشريعة فلا جرم حرم هؤلاء رتبة الاجتهاد ويقوا مقلديهم على الابد وقد
 كانت العلماء في صدر الاول معدودين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث
 لان الاحاديث لم تكن حينئذ فيما بينهم صدقة انما كانت تتلقى من افواه العلماء
 الرجال وهم متفوقون في البلدان وقد نزل ذلك العذر وقته المديحج الاحاديث المصحح
 بها في الكتب ونوعوها وتسموها وسهلوا الطريق اليها وبينوا ضعف كثير منها
 وصحته وتكلموا في عدالة الرجال وجرح المخرج منهم وفي علل الحديث ولم يدعوا
 للمشتغل شيئا يتعلل به وفسد القرآن والحديث وتكلموا على غيرهما وفقهما ما وكل
 ما يتعلق بهما في مصنفات عديدة جليل فالآلات مهياة لذي طلب صادق وهذه
 ذكرا وفطنة وكذلك اللغة وصناعة العربية كل ذلك قد حرره اهلنا وحققوه بالنقل
 الى الاجتهاد بعد جمع السنن في الكتب المعتمدة اذ انزق الانسان الحفظ والفهم
 ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا قلة المتأخريين وعدم المعتبرين ومن
 انبراسبابه تعصبهم وتقيدهم بقرى الوقوف وجهل اكثر المصادر بينهم على ما هو
 المعروف الذي هو منكر المؤلف هذا آخر كلام ابي شامة وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق
 العيد في اول شرح الالهام وبعد فان التفقه فالدين منزلة لا يخفى شرفها وعلوها
 ولا يحتجب عن العقل طوا العلم واضواها وارفعها بعد فهم كتاب الله المنزل البحت
 عن معاني حديث نبيه المرسل اذ بذلك تثبت القواعد ويستقر الاساس وعنه يصدر
 الاجماع ويقوم القياس وما تقدم شرعا تعين تقديمه شرعا وما كان محمولا على الاس
 المأمور والنص هو الامام وتروى المذاهب اليه وتضم الآرا المنتشرة حتى تقف بين يديه
 واما ان يجعل الفرع اصلا يورد النظر اليه بالتكلف والتحيل ويجعل على بعد المحامل
 التاويلات الوهم وسعة التحيل ويترك تقدير الآرا الصعوب والذلول ويعمل من
 واسوا طريقة ولا تعتقد انه يحصل معه النصيحة للدين على الحقيقة مع رجحان

منافرة وان يصح الوزن بميزان ما لاحد الجانبين فيه ومتى ينصف عالم ملكة تحضية
العصية وابن يقع الحق من خاطر اخذته العزة بالحجة وانما يحكم بالعدل عند تعادل
الطرفين ويظهر الحق عند تقابل المنزلة في هذا وما خرج ما اخرجته من كتاب الامام في
معرفة احاديث الاحكام وكان وضعه مقتضيا للتساع ومقصوده موجبا للاقتدا
الباع عدل قوم عن استحسن اطابت الى استحسن اطالته ونظر الى المعنى الحامل
عليه فلم يقضوا بما سبته ولا اخلته فاخذت في الاعراض عنهم بالروي الاحرم قلت عند سماع
قولهم شئنا ان نعرفها من اخرم ولم يكن ذلك ما نعلم من اصل ما ضمه بالمستقبل ولا
موجبا لان قطع ما امر الله به ان يوصلنا الى الكرخ الدنيا والانس قاسم والارض لا تخلو
من قائم لله بالحجة والاثمة الشريفة لا بد فيها من سالك الى الحق على واضح المحجة الى ان ياتي
امر الله في اشراط الساعة الكبرى ويتتابع بعده ما لا يبقى بعده الا قدم الاخرى وقال الله
من اصحابنا في اول كتاب الارشاد لا ينتفع الا من رفع الله عن قلبه حجاب التقليد فان سبب
لحرمان كل خير وسابق لكل غواية بل اكثر ما وقع الخلق في الكفر والنفاق منه كما اخبر الله
تعالى عنهم انهم قالوا انا وجدنا ابائنا على امة وانا على اثارهم مقتدون ولما قالت لهم
رسالهم اولو جئتمكم باهدى مما وجدتم عليه اباكم قالوا انما ناسلتم به ما يرون وذلك
انما هو من الجمل على قلوبهم وربط التقليد على افهامهم حتى لا يتدبروا وما يقال لهم
ويستخفون به يوشكهم لظنهم الفاسد انه لا يمكن ان يكون المتأخر افضل من المتقدم و
يعتقدون ان ذلك عندهم من قبيل المستحيل ولم يعلموا ان مواهب الله تعالى لا تقطع
وفيض جوده لا ينفد وانما حرم ذلك من خرفة اما الفساد طبعه وخلل في عقله او لعد
تدبره وتفهمه لما بينه الله تعالى من الايات الواضحة والدلائل الواجحة ولا من له طبع
وفهم مستقيم اذا رفع عن قلبه حجاب التقليد وتدرج جلباب الاجتهاد والتجديد
وتعرض لنفحات ربه افاض بجوده عليه التأييد والتسديد كما قال تعالى والذين جاءوا
فيما لم يهد لهم سبيلنا وان الله لمع المحسنين وقال ابن القيم الجوزية في كتابه في ذم التقليد
وقد عذر النبي صلى الله عليه وسلم من محدثات الامور واخبر ان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة
وكل بدعة ضلالة ومن المعالوم بالاضطرار ان ما هو لا عليه من التقليد الذي يكره
له كتاب السنة رسول ويغرض القرآن والسنة عليه ويجعل معيارا عليها من اعظم
المحدثات

المحدثات والبدع التي براء الله سبحانه منها القرون التي فضلهما وخيرها على غيرها
قال ومن اظهر على بطلان التقليد ما كتبه عمر الخشرج ان افاض بما في كتاب الله فان لم
يكن بما في كتاب الله فيما في سنة رسول الله فان لم يكن في سنة رسول الله فيما قضى به
الصلحون وهكذا كان سير السلف المستقيم وهذا هم القويم فلما انتهت النبوة
الى المتأخرين ساروا على هذا السير قال وقد سمع عن ابن مسعود النهي عن التقليد
ولا يكون الرجل امة وقال الشيخ بهاء الدين السبكي في اول شرحه على مختصر ابن الحاجب
اشرف العلوم الشرعية بعد الاعتقاد الصحيح وانفعها معرفة الاحكام العملية
ومعرفة ذلك بالتقليد ونقل الفروع المجرعة يستفاد خامم الدهر ولا يشرح الصدر
للاقتضار عليه لعدم اخذها بالهدى بل وشيئا بين اجمن ياتي بالعبادة لفتوى امامه
له انما واجبة او سنة وبين من ياتي بها وقد تلج صدره عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بان
ذلك كذلك وهذا لا يصلح الا بالاجتهاد والناس في حضيض عن ذلك الامن تغلغل باصول
الفقه وكرع من مناهله الصافية وقال الشيخ عن الدين ابن جماعة احالة اهل زماننا
وجود المجتهد يفرغ عن جبين ما والاكثر ما يكون القائلون بذلك من المجتهدين وما المانع
من فضل الله واختصاص بعض الفيض والموهب والعطاء ببعض اهل الصفة **الباب**
الرابع في فوائد منثورة تتعلق بالاجتهاد الاول قال الشيخ محمد الدين ابن دقيق
العيد والد الشيخ تقي الدين في كتابه تنقيح الافهام عن المجتهد في هذه الاعصار
وليس ذلك لتعذر حصول الالاجتهاد بل لاعراض الناس واشتغالهم عن الطريق
المفضية الى ذلك الثانية قال النووي في شرح المهذب باب ادب العالم ينبغي ان يعتني
بالتصنيف اذا انا هاله فيه يطلع على حقائق العلوم ودقائقه وينت معه لانه يضطره
الكثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الائمة
من متفقه وواضحة من مشككة وصحيحة من ضعيفة وجره من ركيكة وما لا اعتراض
عليه من غيره وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد وقال في شرح المهذب ايضا في باب
ادب المتعلم ما نصه اذا فعل ما ذكرناه وتكاملت اهليته واشتهرت فضيلته
اشتغل بالتصنيف وجهد في الجمع والتأليف محققا كل ما يذكره متثبتا في نقله
واستنباطه مجربا في اصناف العبارات وبيان المشكلات مستوعبا معظم احكام

ذلك الفن غير مختل بشئ من اصوله منبها على القواعد فبذلك تظهر
 الحقائق وتكشف المشكلات ويطلع على الغوامض وحل المعضلات
 ويعرف مذهب العلماء والراعي من المرجوح ويتوقع عن الجود على محض
 التقليد وبلحق بالائمة المجتهدين او يقاتلهم ان وفق لذلك الثالثة
 ذكر الغزالي في المستصفى انه لا يلزم في الاجتهاد الاحاطة بجميع نصوص الكتاب
 والسنة بل تكفيه الاحاطة بما يتعلق منها بالاحكام وهو خمسمائة آية من الكتاب
 واحاديث مضبوطة من السنة بالكتب وان لم تكن محصورة ولا حاجة له الى
 معرفة ما يتعلق منها بالمواظبات والاعمال عن امور الآخرة والقرون
 السالفة واشتد عليه التبريزي في تنقيحها قال بان العلم بحصر الال احكام
 يتوقف على استقراء جميع مجمل الكتاب والسنة وفهم مقاصدها فكيف يجوز
 له الاقتصار على علم بعضها وكيف يأمن ان يكون وراء ما حوى وحصر ادلة يمكن
 استفادة حكم الواقعة منها فان وجوه دلائل الدلائل قد يختلف باختلاف نظر المجتهد
 فيختص البعض بذكر ضروب منها ولهذا عُد من خاصية الشافعي رضي الله عنه
 التفتل لدلالة قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل
 في اللنا حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده على نجاسة الماء القليل بوقوع
 النجاسة فيه من غير تغيير ودلالة قوله عليه الصلوة والسلام تقعد احدكم عن شطرها
 لا وضوء ولا تنصا على تقديركم ثلثة الخيض خمسة عشر يوما ودلالة قوله تعالى وما ينبغي
 للرجل ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا على ان من ملك
 التبريزي وقال الزركشي في البحر صبط بعضهم معرفة ما يحتاج اليه من السنن المتعلقة
 بالاحكام ثلثة آلاف حديث ومثله الحد فستل كم يكفي الرجل من الحديث حتى يكمل
 ان يفتي ايكفيه مائة الف قال لا قبل مائتا الف قال لا قبل ثلثمائة الف قال لا قبل اربعمائة
 الف قال لا قبل خمسمائة الف قال ارجو قال الزركشي كان مراده بهذا العدد آثار الصحابة

والتابعين

والتابعين وطرق المتن ولهذا قال من لم يجمع طرق الحديث لم يحل له الحكم
 ولا الفتيا قال بعض اصحابه ^{ظاهر} هذا انه لا يكون من اهل الاجتهاد حتى يحفظ
 هذا العدد وقال ابو بكر الرازي لا يشترط استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب
 اذ لا يمكن الاحاطة به ولو تصور لما حضر هذه عند الاجتهاد جميع ما روي في
 الرابعة قال الامام فخر الدين الرازي في المحصول اعلم ان الانسان كلما كان
 اكمل في هذه العلوم التي لا بد منها في الاجتهاد كان منصبه في الاجتهاد اعلى
 واتم قال وضبط القدر الذي لا بد منه على اليقين كالامر المتعذر قال ويجوز ان
 يحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن بل في مسألة دون مسألة فن عرف
 ما ورد من الآيات والسنن والاجماع والقياس في باب الفرائض وجب ان يتمكن
 من الاجتهاد في غاية ما في الباب ان يقال لعله شذ من شئ ولكن النادر لا عبرة
 به كما ان المجتهد وان بالغ في الطلب فانه يجوز ان يكون قد شذ عنه شئ في الخامسة
 قال الامام فخر الدين في المحصول اهم العلم للمجتهد علم اصول الفقه وقال الغزالي في
 المستصفى اصول الفقه مقصدها تدليل على طرق الاجتهاد للمجتهدين وقال
 الذهبي في بعض كتبه بامقلا ويا من يزعم ان الاجتهاد قد انقطع وما بقي مجتهد
 لا حاجة له في الاشتغال باصول الفقه ولا فائدة في اصول الفقه الا ما يصير
 محصلا مجتهدا به فاذا عرفه ولم يفقد تقليده فانه لم يصنع شيئا بل اتعب
 نفسه وركب على نفسه الحجة في مسائل وان كان يقرب له لتحصيل الوظائف
 ويقال فلهذا من الوبال السادسة قال الزركشي في البحر شرط بعض المتأخرين
 في الاجتهاد معرفة علم المنطق قال ابن دقيق العيد ولا شك ان اشتراط
 ذلك على حسب اصطلاح ارباب هذا الفن غير معتبر لعلمنا بان الاولين من
 المجتهدين لم يكونوا خائفين في ذلك الشيخ في الدين ابن تيمية في كتابه نصيحة
 اهلا الايمان في الرد على منطق اليونان من قال من المتأخرين ان تعلم المنطق
 فرض على الكفاية او انه من شروط الاجتهاد فانه يدل على جهالة ^{بجمله} المفاد المنطق
 وفساد هذا القول معلوم بالاضطرار من دين الاسلام فان افضل هذه

جهالة
 بالشرع ومع

الامة من الصحابة والتابعين وائمة المسلمين عرفوا ما يجب عليهم وتكمل
علمهم واما انهم قبل ان يعرفوه منطلق اليونان انتهى السابعة قال
الشمس تاني في الملل والنحل بابي شيبه يعرف العالم ان العالم قد وصل
الاجتهاد وكذلك المجتهد نفسه متى يعلم انه قد استكمل شرائط
الاجتهاد فيه نظر كذلك قال من غير زيادة وكان لم يتضح له في
شيء يذكره ويظهر ان يقال ان العالم يعرف ذلك من نفسه بانه
يعلم انه اتفق آية كل الاتقان ويجد له ملكة وقدرة على الاستنباط
واستخراج الاحكام الخفية من الادلة البعيدة واما معرفة العالم في كل
يمكن الا باخبار المجتهد عن نفسه لان الاجتهاد معرفة قائم بالنفس لا اطلاع
للعالم عليه نعم قد يدرك ذلك بكثرة الاختيار لمن له اهلية الاختيار
والظاهر قول قول العالم في الاجتهاد عن نفسه انموصل الى حد الاجتهاد
اذا كان عدلا قياسا على قولهم من ادعى الصحة قبل قوله في ذلك ان كان
عدلا لان عدالة تمنحه من ان يكذب ولا نظر في التمام بكونه يدعي
لنفسه رتبة عالية ثم رايته هذا الذي جزم به مصحح طائفة الامام
ابن الفتح ابن بريهان فانه قال في كتابه المسح بالوصول الى العلم
الاصول مسئلة اختلف الناس في العالم اذا حدثت له حادثة
من اجوز ان تقليد من شاء فقالوا قائلون يجب عليه ان يتوقف عن
كل باب من ابواب الفقه مسائل ويحفظ اجوبتها ويسأل العالم فان
اصاب في الجواب قلده وقالوا قائلون يقلد من ظهر اسما في البلد
وشاع اسمه في السن الناس وقال قوم بل يقول للعالم المجتهد انت
فاقلدك فان اجابه ذلك قلده قال في هذا اصح المذهب لانه افع
الممكن

الممكن هو تقليده في قوله ان مجتهد عالم بعد ان يكون عدلا موثوقا بدينه فان الظاهر
من المسلم العدل انه لا يقدم على الفتوى في الدين وهي من مخطورات الامور الا وهو اهل
لها وان جاز ان يحسن ظنه في نفسه فيظن انه مجتهد وليس كذلك ولكن هذا هو
الغاية ولا يتأتى للعالم خلاص من هذه الورطة الا ان يصير مجتهدا فيصير حينئذ
عارفا بالمجتهدين واذا ذلك استغنى عن التقليد فاقصى الممكن في حق العالم الرجوع الى
قول العدل ان مجتهدا فيجوز له حينئذ تقليده وقال ايضا في كتاب الاجماع من هذا الكتاب
لا يتأتى لاحد معرفة المجتهد الا ان يكون من اهل الاجتهاد فيعلم رتبته بالذاكرة و
مطابقة المسائل وقال الغزالي في المختول الفصل الرابع فيما يجب على المقلد ان يرعاه
ليستبين ان المفتي مجتهد والمختار انه يكفيل يعرف عدالة بقول عدلين ويسمع عنه
قوله اني مفت لان اعتبار تلقف المشكلات من كافر وامتحان تكليف شطط ونعل
اصحاب البوادي النواز في عصر الصحابة كانوا لا يفعلون ذلك وان ذكره القاضي في التوقيف
واشتراط تواتر الخبر بكونه مجتهدا كما قال الاستاذ ليس بسديد لان التواتر يفيد في
المجسوسات وهذا ليس من فقه وقال مرة يكفيل ان يخبره عدلان بانه مجتهد انتهى
وقال ابن عرفة من ائمة المالكية في كتابه المشهور في الفقه قال في المدونة لا ينبغي لطالب العلم
ان يفتي حتى يراه الناس اهل الفتوى وزاد ابن رشد في حكاية ويرى هو نفسه اهلا
لذلك قال ابن عرفة وهي زيادة حسنة لانه اعرف بنفسه وذلك ان يعلم من نفسه
انه كملت له آلات الاجتهاد وذكر علمه بالقران وناسخه ومنسوخه ومفصلة من مجمله
وعامة من خاصة وبالسنة ميزابين صحيحها وسقيمها عالما باقوال العلماء
وما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه عالما بوجه القياس ووضع الادلة مواضعها وعنده
من علم اللسان ما يفهم به معاني الكلام وقال القاضي ابو يعلى ابن الفيل من الخناينة
في كتاب الاحكام السلطانية العلم بان القاضي من اهل الاجتهاد يحصل بمعرفة
الامام المجتهد له وباختياره اياه ومسئلته الثامنة قال ابن السبكي في شرح منهاج
البيضاوي اذ انزلت بالمجتهد في حادثة لا يمكن الصلح فيها كما اذا كان الزوجان

مجتهدين فقال لها انت بائن مثلا من غيرنية للطلاق فرائى الزوج ان
اللفظ الصادق كناية فيكون النكاح باقيا وراثة المرأة صريح حافيا
الطلاق واقعا فلزوج طلب الاستمتاع ولها الامتناع منه وطريق قطع
المنازعة بينهما ان يرجعا الى مجتهد ثالث فاذا حكم بشئ وجب عليهما الانقياد
الى المستعمل المذكورة في المستصفي للغير الى عبارة اذا كان مجتهدا مجتهدا
ثم قال لها انت بائن وراجعها والزوج يرى الرجعة والرجعة ترى الكنايات قاطعة
للرجعة فتسلط على مطالبتهما بالوطي وجب عليهما منعه فاذا شب الخصام
بينهما احتمل وجهين احدهما ان نقول يلزمهما الرفع الى حاكم مجتهد
فان قضى ببثوث الرجعة لزمها تقديم اجتهاد الحاكم على اجتهاد نفسها وحل
لها مخالفة اجتهادها واجتهاد الحاكم اولى من اجتهادها الضرورة دفع
الخصومات فان عجزا عن حاكم مجتهد فعليهما تحكيم مجتهد فان لم يفعل
اثما وعصيا ويحتمل ان يترك امتناعا عن ولايتي باليتما نعمهما فانه تكليف
ينقضين في حق شخصين فلا يتناقض التاسعة في فتاوى القاضي الحنفية
سئل عن صبي تعلم العلم في صغره وبلغ رتبة الاجتهاد ولم يتعلم الفاتحة
بلغ هل يجوز ان يولى القضا فاجاب لا يجوز لانه قادر على تعلم الفاتحة ولا
يصح صلوة دونها ومن لا يصلي لا يجوز ان يكون قاضيا وقال الزكشي في البحر الصبي
اذا حكم ادوات الاجتهاد التي يتصور ذلك ولكن يقدر على البعد قال ابن
اتفقوا على ان خلافة لا يعتد به لان قول الصبي لا اثر له في الشرع ولهذا الغي
اقواله قال وكذلك الكافر ولهذا لم تقبل شهادته ولا روايته قال الاستاذ ابو
منصور **التميز** في كتاب التحصيل واما من بلغ من النساء والعبيد
والاماء رتبة الاجتهاد فانه يعتد بخلافه ولا يعتد بالاجماع مع خلافة لان
الرق والانوثه لا يؤثران في اعتبار الخلاف كما لا يؤثران في قبول الرواية والفتوى

وقد رجع

المسألة
في الاجتهاد

وقد رجع اعلام الصحابة الفتاوى عائشة وسائر اراج النبي صلى الله عليه وسلم واخذ
التابعون بفتاوى نافع مولى ابن عمر وعكرمة مولى ابن عباس قبل عقدهما
هذا كلام الاستاذ ونقله الزكشي في البحر وقد قال الاستاذ ايضا في اخر التحصيل
ما نصه الفصل الثالث في بيان اوقات الاجتهاد اعلم ان للنظر والاستدلال
وقتين احدهما وقت جوار وامكان والثاني وقت وجوب والزام فوق الجوز
عند كمال العقل بالتمييز بين المضار والمنافع وامكان الاستدلال بالشاهد
على الغائب واما كان الموصوف بها بالغ او غير بالغ ولهذا ترى كثيرا من
الصبيان يعرفون من دقائق العلوم النظرية وغوامض المسائل في النحو
والتصريف والعروض والدور والوصايا والفرائض وغيرها ما لا يعرفه البالغون
المجتهدون فيها واما وقت وجوب النظر والاجتهاد فعند البلوغ وكمال العقل
العاشرة قال اهل الاصول ونقله الزكشي في البحر لا يشترط في المجتهد ان يكون
مشهورا في القبايل لان العبرة بما فيه من الصفات لا بشهرته ولا يشترط
ان يكون صاحب مذهب بل قولهما علم انه مجتهد مقبول الحادية عشر
قال ابن بوهان ذهب المنظام الى ان انعقاد الاجماع مستحيل لان العلم بالاتفاق
فرع على العلم بالمجتهدين وعددهم غير معلوم فانهم تفرقوا في شرق الارض وغربها
وسهلها وجبلها فاما من قطر من اوطار الارض الا ويجوز ان يكون فيه جميع من المجتهدين
هذه شبهة النظام قال ابن بوهان وطريق رفعها ان نقول العلم باعيان المجتهدين
امر ممكن بطريق اخر اذ العادة وذلك لاننا نعلم ان اهل الخلا والبوادي الوسايق
والقرى ليس فيهم مجتهد لانهم لم يعرفوا بطلب العلم ودراسته وكذا النسوان
وارباب الخرد ففحق على ثقة من عدم العلم في هذه الطبقات ومن كان
مجتهدا اشتهر بذلك حكم اطراد العادة ويجوز وجود مجتهد في بعض الآفاق
غير معروف ليس يقدح في العلم الحاصل بذلك كما اننا يجوز ان يخلق الله دجلة
ذهبا اريزا او دما غبيطا ثم ان العلم بانها تجري ماء فانا غير راين هذا
التجوز وقال الغزالي في المستصفي قال قوم لو تصوروا اجتماعهم في الذي

يطلع عليهم مع تفرقهم في الاقطار فنقول يتصور معرفة ذلك بمشاهدة ما كانوا
عند ذلك لكانوا وان لم يكن عرف عندهم قومه بالمشاهدة ومذهب آخر
باخبار التواتر عنهم فان قيل لعل واحد منهم في اسر الكفار وببلاد الروم قلنا يجب
مراجعته ومذهب الاسير ينقل كذا مذهب غيره ويمكن معرفته الثانية عشر قال ابن
برهان قد جعل الله المذاهب ولا الازاء نوبا ولذا للمعنى يحدث في كل زمان
مذهب تصغي اليه الافئدة وتغير نحوه الانفس الثالثة عشر قال الشيخ تاج الدين
السبكي في الترشيع قال في الشيخ شهاب الدين ابن النقيب صاحب مختصر الكفاية
وعبرها من المصنفات جلست بمكة بين طائفة من العلماء وقعدنا نقول لو قدر الله
تعالى بعد الامة الاربعة في هذا الزمان مجتهدا عارفا بمذاهبهم اجمعين يركب لنفسه مذهبها
من الاربعة بعد اعتبار هذه المذاهب المختلفة كلها لان دان الزمان به وانقاد الناس
له فاتفق رأينا على ان هذه الرتبة لا يقبلها الشيخ تقي الدين السبكي ولا يثبتها سواه
الرابعة عشر قال الغزالي في المنحول فصل في كيفية شرح الاجتهاد ومراعاة ترتيبه قال
الشافعي اذا رفعت الروايات فاعلم ان يعرضها على نصوص الكتاب فان اعوزة فعلى الاخبار
المتواترة ثم على الاحاد فان اعوزة لم يخض في القياس بل يلتفت الى ظواهر القرآن فان
وجد ظاهر انظر في المخصصات من قياس وخبر فان لم يجد مخصصا حكم به وان لم يجد
على الفضا من كتاب السنة نظر في المذاهب فان وجدها جميعا عليها اتبع الاجماع
وان لم يجد اجماعا خاض في القياس ويلاحظ القواعد الكلية او لا ويقدرها على الخبر
كما في القتل بالمشقة يقدم قاعدة الردع على مراعاة الآلة فان عذر قاعدة كلية نظرت
النصوص ومواقع الاجماع عن الاخبار وذلك تاخير مرتبة لا تاخير عمل اذا العمل
مقدم ولكن الخبر متقدم في المرتبة عليه فانه مستند قول الاجماع وقال في المستصفي
يجب على المجتهد في كل مسألة ان يرد نظره الى النفي الاصل قبل ورود السمع ثم يبحث
عن الادلة السمعية المعبرة فينظر في شي في الاجماع فان وجد في المسألة اجماعا
ترك النظر في الكتاب والسنة فانها يقبلان النسخ والاجماع لا يقبلان فالاجماع على خلاف
ما في الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ اذا تجتمع الامة على الخطا ثم ينظر
في الكتاب والسنة المتواترة وهما على رتبة واحدة لان كل واحد يقيد العلم
القاطع

القاطع ولا يتصور التعارض في القطعيات السمعية الا بان يكون
احدهما ناسخا فاما وجد فيه نص كتاب او سنة متواترة اخذ به ثم
ينظر بعد ذلك في عموم الكتاب وظواهره ثم ينظر في مخصصات العموم من
اخبار الاحاد ومن الاقيسة فان عارض قياسا عموما او خبرا واحدا
عموما فقد ذكرنا ما يجب تقديمه منهما فان لم يجد لفظا نصا ولا
ظاهرا انظر في قياس النصوص فان تعارض قياسان او خبران او
عمومان طلب الترجيح فان تساوى باعده توقف على رأي وتخير على رأي
وقال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في الجمع اعلم انه اذا نزلت بالعلم
نازلة وجب عليه طلبها في النصوص والظواهر في منطوقها ومفهومها
وفي افعال الرسل صلى الله عليه وسلم وفي اجماع علماء الانصار فان وجد في شيء
من ذلك ما يدل عليها قضى به وان لم يجد طلبها في الاصول والقياس
عليها وبدا في طلب العلة بالنص فان وجد التعليل منصوصا
عليه عمل به وان لم يجد المنصوص عليه يسلم ضم اليه غير من الاوصاف التي
دل عليها بالدليل فان لم يجد في النص عدل الى الظاهر وان لم يجد في
الظاهر عدل الى المفهوم فان لم يجد في ذلك نظر في الاوصاف المؤثرة
في الاصول في ذلك الحكم واختبرها متفردة ومجموعة فما يسلم منها
متفرقا او مجمعة علق الحكم عليه وان لم يجد علل بالاشياء الدالة على الحكم
فان لم يجد علل بالاشياء ان كان ممن يرى بحد الشبهة وان لم يسلم له علل في الاصل
علم ان الحكم مقصور على الاصل لا يتعداه وان لم يجد في الحادثة دليل لا يدل
عليها من جهة الشرع لانصا ولا استنباطا بقاءه على حكم الاصل في العقل
على ما قدمناه الخامسة عشرة روى ابو داود والحاكم عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من
يحددها دينها قال بعض شراح الحديث ذهب بعض العلماء الى انه لا بد
ان يكون الطبع على رأس مائة رجلا لا يكون واحدا وقد يكون اكثر
فانه انتفاع الامة بالفقهاء وان كان عاميا في امور الدين فانتفاعهم به
بغيره ايضا كغيره من الامم واصحاب الحديث والقراء والواعظ

واحد

والنزهاد واصحاب الطبقة ينتفع في كل فن لا ينتفع بالآخر فيه قال الكندي الذي
 ينبغي ان يكون المبغوث على راس المائة رجلا واحدا مشار اليه في كل فن من هذه
 الفنون وهو المجتهد قال فاذا اجل تاريل الحديث على هذا الوجه كان اولى
 واشهر بالحكمة قال في المراد من انقضت المائة وهو من عالم مشار اليه السادسة
 عشر قال النووي في ارضه تبعا لرافعي المنتسبون الى مذهب الشافعي والى
 حنيفة ومالك ثلاثة اصناف احدها العوام الثاني الباقون رتبة الاجتهاد
 وقد ذكرنا ان المجتهد لا يقلد المجتهد وانما نسب هؤلاء للشافعي لانهم جروا
 على طريقته في الاجتهاد والاستعمال الادلة وترتيب بعض ما على بعض ووافق
 اجتهاده هو اجتهاده واذا خالف احيا نال مبالوا بالمخالفة والشافعي الثالث
 المتوسطون وهم الذين لا يلبسون رتبة الاجتهاد في اصل الشرع لكنهم وقفوا
 على اصول الامام في الابواب وتكفي من قياس ما لم يجدوه منصوصا له على
 ما نص عليه وهو لا يقلدون له انتهى قال امام الحرمين في كتابه المسمى مفتي الخلق
 في الاختيار الا حق فان قيل فان سرج والمزني ومن بعده كالقفا او الشاشي
 وغير هؤلاء كان لهم منصب الاجتهاد والتصواب ان هؤلاء كثرت تصرفاتهم
 في مذهب الشافعي والذب عن طريقته ونهضة وشمردا عن ساق
 المجدي تصويبه وتقريره وتفرغوا فيه استنباطا وتخريجا وقلت
 اختيارا تهم للخارجة عن مذهبهم وكانوا معترفين بانهم من
 متبعي الشافعي ومقتفي آثاره ومقتبسي انواره السابعة عشرة قال
 ابن قيم الجوزية في كتابه في التقليد انكر بعض المقلدين على الشيخ
 الاسلام ابن تيمية في تدرسه بمدرسة ابن الحنبل
 وهي وقف على الحنابلة والمجتهد
 ليس منهم

ليس منهم فقال انما تناول ما تناوله منها على مصر في مذهب احمد لا على
 تقليدي له ومن المحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب
 الائمة وولي اصحابهم الذين لم يكونوا يقلدونهم فاتبع الناس ما كان فيه
 وطبقته من حكم الحجة وينقاد للدليل ان كان وكذلك ابو يوسف
 ومحمد اتبع لابي حنيفة من المقلدين له مع كثرة مخالفتهم له
 وكذلك الاقوام وطبقته من اصحاب احمد اتبع لمن المقلدين
 المحض المنتسبين اليه وعلى هذا فالوقف على اتباع الائمة اهل
 الحجة والعلم احق به من المقلدين في نفس الامر انتهى وقد كنت
 اجبت بمنزلة هذا الجواب بهذا الجواب قبل ان اتز عليه طاقيل
 لي مثله كثرة الغام الماضي واستندت الى ان ابن الصباغ و
 ولي تدريس الشافعية بالنظامية وهو موصوف بالاجتهاد
 المطلق وابو عبد السلام ولي تدريس الشافعية بالصالحية
 وبالظاهرية وابن دقيق العيد ولي تدريس المدرسة المجاورة
 لفرج الامام الشافعي وغيرها من المدارس الموقوفة على الشافعية
 وكذلك السبكي والبقيني كل قد ولي تدريس الشافعية مع القطع
 بانهم مجتهدون بقولهم وشهادة الناظم **الثامنة** عشرة
 ذكر البقيني في تصحيح المنهاج **قال الماوردي** في الاحكام السلطانية
 اذا كان القاضي شافعي لم يلزمه المصير في احكامه الى اقل ان يفتي
 حتى يورده اجتهاده اليها وان اداها اجتهاده الى الاخذ بقول الى
 حنيفة عمل به **وقال** في الحاشية ان القاضي المنتسب الى مذهب الشافعي
 والى حنيفة لا يجوز له تقليد صاحب المذهب بل يعمل على اجتهاد
 نفسه وان خالف مذهب من اعترى اليه وقال بعض اصحابنا ان حكم
 عند صاحب واصول الشرع تنافيه كذلك في الذخاير انتهى
 وانقل الى هؤلاء الائمة **كيف** لم يستنكروا

لعله
 الاخر

ط
 ابن

ان يكون الانسان مجتهدا وهو مع ذلك ينسب الى الشافعي او الجعفي او
غيرهما **التاسعة عشر** قال الشيخ تاج الدين بن السبكي قد اعتبرت
مجامع مع الافهام في الاستنباط فالفيت انواعها خمسة في ثلاثة انواع
الاول وهو انظر لها من اذا ذكرت له المسئلة انتقاد هذه الى نظرها فان كان
حافظا وهي مسطورة كالتسب باستحضار النقل فيها كيفية اخرى وقوي
مجتهده وتولدت من اجتماع النظري لم تكن ذلك وهذا عمدة في الاشياء
والنظائر الفقيه الفطن الذي اذا سمع القاعدة وفرعها انفتح ذهنه
لانظارها فان وصل بالقاعدة لما لو لم يكن منقولاً كانت قوله بقي
النوع الثاني وهو رفع الانواع مقدرا من له فكرة مضيئة يخرج
القواعد من الشريعة ويضم اليها الفروع المبتدئة ويحصل من
جزئيات الفروع ضابطا يشبه اليه بالفكرة المستقيمة محيطا بمقتضى
الشيء فالمرتبة كان المقبول عنده وما صد عنه كان المراد
النوع الثالث منزلة بين منزلتين وهو ان يجهل الى اية او حديث
او نص من نصوص امامه في مسئلة فيستنبط من ذلك بمقدار ما اتاه
الله من الفهم ماشاء الله من الفروع والاستنباط الاستاديين في
هذا النوع وسيد المتأخرين شيخ الاسلام تقي الدين بن دقيق
استنباطا لم ينتهي العبد فانه فتح من الاحاديث استنبطها من الاحاديث
العشرون قال الزركشي في البحر من احكم ادوات الاجتهاد
بغير حجة لوقاد حتى لم يبق عليه الا اداة واحدة هي احكم علوم القرآن والسنة
ولم يبق عليه الا لغة او علم التفسير فهل يعتقد بخلافه
قال ابن البرهان ذهب كافة العلماء الى انه لا يعتقد بخلافه ويعقد
الاجماع ذونه وتقل عن القاضي الميكرانه قال لا يعتقد الاجماع
مع خلافه قال ابن برهان ولم يذهب اليه احد سوى القاضي

نحلة
القاعدة

فا
شد

استنباطا لم ينتهي العبد فانه فتح من الاحاديث استنبطها من الاحاديث
بغير حجة لوقاد حتى لم يبق عليه الا اداة واحدة هي احكم علوم القرآن والسنة
ولم يبق عليه الا لغة او علم التفسير فهل يعتقد بخلافه
قال ابن البرهان ذهب كافة العلماء الى انه لا يعتقد بخلافه ويعقد
الاجماع ذونه وتقل عن القاضي الميكرانه قال لا يعتقد الاجماع
مع خلافه قال ابن برهان ولم يذهب اليه احد سوى القاضي

وترجم

وترجم اليها هذه المسئلة بقوله من اشر فر على رتبة المجتهدين قال
الكثير الاصوليين لا يعتقد بخلافه وصار القاضي ابو بكر الى انه يعتقد
ولعله اراد ان يدخل نفسه في رتبة المجتهدين **الحادي والعشرون**
قال ابن برهان هل يجب احضار هذا الرجل اي من احكم ادوات الاجتهاد الا
اداة واحدة مجلس الاجتهاد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال
ان احضاره واجب وان يعتقد بخلافه ليراجع فيما احكم من الاصول
ويستعان بنظره فيها ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحضرون
ابن عباس وغيره من اصحاب الصحابة مجلس الاجتهاد ومن العلماء
في ذلك منهم من قال ان ذلك غير واجب وانما احضر الصحابة
ابن عباس وغيره من الاصاغر على طريق التهذيب وتلقي الخواطر
وتعليم طريق الاجتهاد **الثاني والعشرون** قال ابن برهان لا ينبغي
الاجماع مع مخالفة مجتهد واحد خلافا لطائفة وعمدة الخصم
ان عدد التواتر من المجتهدين اذا اجمعوا على مسئلة كان اتقاد الواحد رتبة الاجتهاد
عنهم يقتضي ضعفا في رتبة قلنا ليس بصحيح اذ من الممكن ان يكون
ما ذهب اليه الجميع رأيا ظاهرا يبتدئ الى الافهام وما ذهب اليه الواحد
واعنوص وقد ينفرد الواحد عن الجميع بزيادة قوة في النظر وهي مزينة في الفكر
ولهذا يكون في كل عصر متقدم في العلم يفرغ المسائل ويولد الفرائد ولهذا
منع الاولين فقالوا وقيل ما هم وقالوا ثلثة من الاولين وقيل من الآخرين
المنوع المقصود من سياق هذا الكلام الثالث والعشرون قال ابن برهان نقل عن القاضي
انه قال لا يعتقد ما لم تجدوا في قوله لا يعتقد بخلافه وهذه شهادة من ابي حنيفة
انه صار مجتهدا في حيوة الرابعة والعشرون **قال** ابن برهان البدي سبحانه
ونفا قادر على التضييع على حكم الحوادث والوقائع ولم يفعل ولكن

على اصول ورد معرفة الحكم في الفروع الى النظر والاجتهاد **الخامسة**
والعشرون قال الرزكشي في البحر نصوص الشافعي رضي الله عنه على ان المجتهد
لا يقول في مسألة لا اعلم حتى يجهد نفسه في النظر فيها ولم يقف انه
لا يقول لا اعلم ويذكر ما علمه حتى يجهد نفسه ويعلم نقل بعض المتأخرين
قال وجهه ان العالم ليس كالعامي فانه ما مورى بالنظر فليس قوله لا
اعلم من الدين حتى يقف عند مقتضيات العلم **والسادسة والعشرون**
قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في كتابه المجمع في اصول الفقه ذهب
بعض الناس الى ان القياس هو الاجتهاد والصحيح ان الاجتهاد اعم
من القياس لان الاجتهاد بذل المجتهد وسعه في طلب الحكم
وذلك يدخل فيه حمل المطلق على المقيد وترتيب العام على الخاص
وجميع الوجوه الذي يطلب منها الحكم وبعض ذكر ليس بقياس
وقال القاضي عبيد الوهاب من المالكية في كتابه المختصر في
اصول الفقه ذهب بعض اهل الاصول الى ان الاجتهاد هو
القياس وانهما اسمان لمعنى واحد وهذا غير صحيح لان الاجتهاد
اعم من القياس لانه ينظم القياس ولذلك قالوا هذا الحكم علمناه قياسا
وهذا علمناه اجتهادا وقال في موضع اخر اعلم ان الاستدلال لا اعو
من القياس لان كل قياس يتضمن الاستدلال وليس كل دليل قياس
قال يمين ذلك ان الاستدلال لا يقتصر في الظواهر والاستنباط
على غير وجه القياس قال واما الراي فانه في اللغة اسم لما يتعلق به
التدبير والمشاورة والمصالح ولذلك يقال هذا راى فلان يدور في صحيح
ورائى فاسد وهذا ليس راى اي ليس بصواب واختلفت في حدة اذا اطلق
في الرذع فقبل حده ما يشوبه الى الحكم الشرعي من جهة الاستدلال لا التقيد
لا الوالاة متى كان هناك دلالة على طاعة لم يسم رايا كالاجماع وكذلك
كان

نقله

وغيره

قائمة
بما

كان منصوبا عليه والصحيح ان الراي هو المذهب والقول بالحكم فيقد
بدليل قولهم هذا راى فلان يريدون مذهبه وفلان لا يرى هذا اي لا يذهب اليه قال
فان قيل يجب ان تسموا قول المسلمين ان صوم رمضان واجب وان الصلوات الخمس
واجبة بان ذلك راى لم قيل لذلك نقول وان اختص العرف بانه هذا الاسم لا يستعمل
الا فيما كان فيه خلاف وليس شرط ان لا يكون الا صحيحا لانه قد يكون فاسدا فلا
يجرح ذلك عن كونه رايا لانه مذهب للقبائل من حيث لاه وقال به السابعة
والعشرون قال امام الحرمين في البرهان لم يخلو احد من علماء الصحن عن اجتهاد في مسائل
وان لم ينقل عنهم الاجتهاد في مسألة واحدة فقد صح النقل المتواتر عنهم انهم كانوا
يقدمون كل مشقة بعض الظاهر ثم كانوا يتسورون وراء ذكر وينسبون الاجتهاد
على وجوه الراي واعتبار المسكون عنه بالمنصوص عليه من انصف لم يشك عليه اذا
نظر في الفتاوى والاقضية ان تسعة اعشارها صادرة عن الراي المحض والاستنباط
ولا تعلق لها بالنصوص ولا بالظواهر **الثامن والعشرون** قال القاضي ابو بكر الباق
فان قيل كيف لا يسمي اعتقاد المقلدين علماء مع انهم من الثقة وسكون النفس على ما لا يكتفي
ادخال شك عليهم فالجواب انه ليس الامر على ذلك لانهم لو سئلوا عن الدلالة على
ما عرفوا اكثرهم ولا يتم لو شكوا في الشكوا وزال الشك ولم يمانر به بالثقة
شدة التمسك من المعتقد بالاعتقاد ولزومه اياه وامتناعه عن النزول
عنه وانما يزيد حصوله من طريق الاضطرار والدليل ان الثقة لا تحصل الا من
الطريقين قال فان قيل انما نراهم لا يشككون اذ اشكوا قيل هذا محال وانما
لا يكونون اسماعهم من ورودا مسئلة عليها ولا يفرعون قلوبهم لفهم ذلك
فرعا على نفوسهم وخوف التلايد عليهم ما يفرهم من ذلك الاعتقاد وعلى ان
هم ناداهوا ونجح من هذا وابين وهو انهم لا يكونون اسماعهم من ان

شككوا

يفسد المادة والمراهي على صحة ما يعتقد ومنه في سماع ما يفسد انتهى الثاني
 والعشرون قال الغزالي المستصفي انما اعتقد ان ثمة سراج رد العباد الى الظنوم
 حتى لا يكونوا مهملين متبعين للهوا مسترسلين استرسال الله اليهم من غير ان
 فينبذوا العيون عنهم لجام التكليف ويرى من جانب الجانب الثالث صرح الامام في الراس
 في نقد حكم الله فيهم الرازي في المحصول بان الاجتهاد يطلق في كل فن فقال المعتبر في الاجماع في كل فن باهل
 في كل حركة وسكون في الاجتهاد في ذلك الفن وان لم يكونوا من اهل الاجتهاد في غير فاعلم في مسائل الكلام
 بالمتكلمين وفي مسائل الفقه بالمتكلمين من الاجتهاد في مسائل الفقه فلا عبرة بالنظر
 في الفقه ولا بالافقيه في الكلام بل من علم من الاجتهاد في الفرائض دون المناسك
 يعتبر في وفاءه وخلافه في الفرائض دون المناسك وقال القاضي عبد الوهاب
 في المحقق لا يعتد في الاجماع بقول من لم يجتهد في نوع من العلوم مثل اللغة والشعر
 والطب وغير ذلك قال والنكتة في ذلك ان من كان من اهل الاجتهاد في نوع من العلوم
 او المجتهدات لم يحكم بحجة في غير ذلك النوع كمن قال التبريزي في التقييد الاجتهاد
 في اللغة بذل المجتهد في الوضع في اي امر كان وقد تخصصت في العلم ببذل الجهد
 في تفرق الاحكام الفرعية التي هي مجازي الظنون فلهذا لا يسمى الناظر في هذه الاصول
 مجتهدا ولا ينظر في غيرها من المسائل الاجتهادية قال ولم يتقيد ايضا ببذل الوضع
 فيه بل اصل النظر فيه يسمى اجتهادا وان لم يتخصص جهدا انتهى وقد يقال
 لا منافاة بين هذا وبين ما ذكره الامام بان يحمل ما ذكره التبريزي على ما هو
 المتعارفين في الفقه وما هو المراد عند اطلاق لفظ الاجتهاد والمجتهد
 وان كان قد يطلق هذا اللفظ على المجتهدين في سائر الفنون لا يستعمل الا مقيدا
 فاما اذا اطلق فلا ينصرف الا الى المجتهدين في الاحكام الشرعية وعبارة
 الغزالي في المستصفي الاجتهاد عبارة عن بذل الجهد واستفراغ الوسع في

فصل في الامار

كل عمل الافعال ولا يستعمل الا في حل خردية فيما فيه كلفة وجهد
 يقال اجتهد في حمل حجر الرخا ولا يقال اجتهد في حل خردية كمن
 صار اللفظ به في العلم مخصوصا ببذل الجهد وسع في طلب
 العلم باحكام الشريعة قالوا والاجتهاد التام ان يبذل الوسع
 في الطلب بحيث يحسن من نفسه بالعجز عن من يد الطالب **الحارثي**
 والثلاثون **قال الغزالي** في المستصفي ليس من شرط المجتهد
 ان يحيب عن كل مسألة فقد سئل مالك عن اربعين مسألة
 فقال في ستة وثلاثين منها لا ادري وكم توقف في ثمانية
 بل الصحابة رضي الله عنهم في المسائل فاذن لا يشترط الا ان
 يكون على بصيرة فيما يفتي فيفتي فيما يدري انه يدري في
 غير ما لا يدري وبين ما يدري فيتوقف فيما لا يدري
~~فوقف فيما لا يدري~~ وفيما يدري **الثانية والثالثة**
 هذا الاجتهاد من خواص الشرائع اركانهم في ذلك الملازمة
 ومومن ومؤمنين لم ازم تعرض لذلك والذي
 يغلب على الظن مشاركة مومني الجح لا شرعية ذلك و
 اما الملازمة فينبغي ان يفرع القولا فيهم على مسألة
 الاجتهاد للابناء وفي ذلك حصة النبي صلى الله عليه وسلم فانهم
 قادرون على وصول الاحكام اليهم بالوحي وفي المحصول
 اجتهاد من منع وقوع الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم بامور
 منها لو جاز له الاجتهاد لجاز لغيره ذلك وحاشا لا يعرف
 ان هذا الشرع الذي جاء به الى محمد صلى الله عليه وسلم من نبي الله

او من اجتهاد جبريل والخواب ان ذكر الاحتمال مدفوع
بالاجماع انتهى وهذا صريح في اجازة الاجتهاد كالملازمة
لانه الاصح في الانبياء وعبارة التبرك بزي في التفسير والجر
ان جبريل ليس بفرع وانما هو مبلغ فاما ان يقول بتبليغ النص
او بتبليغ الحكم ولا مجال للاجتهاد في شيء منها ثم لو سلم
فان محذورين عدم التمييز اذا كان العقل شرعا واجب
الاتباع وعلى الاصح هو عدم العلم بانه يحمل بغير واسطة
او بواسطة سبب كما مر او مطابقة النوع المحفوظ **الثالثة**
والثلاثون قال الفري في الخول الاجتهاد ركن عظيم في
الشريعة لا ينكره منكره وعليه عول الصحابة بعد ان استأثروا به
برسول صلى الله عليه وسلم وتابعهم عليه التابعون الى زماننا
هذا ولا يستقل به كل احد ولكن لا بد من اوصاف وشرائط
ولنا في ضبطها مسلكان المسلك الاول على الاجمال ان نقول
المجتهد هو المستقل بحكام الشرع نصا واستنباطا و
استقفا بالنظر الى الكتاب والسنة وبلا استنباط الى الا
قيسة والمعاني المسلك الثاني ان نفصل الشرائط فنقول
لا بد من العقل والبلوغ اذ الصبي لا يقبل قوله وروايته
والرق لا يقدر وكذلك الا نوبة ولا بد من علم اللغة
فان ماخذ الشرع الفاظ عربية وينبغي ان يستقل
بفهم كلام العرب ولا يكفي الرجوع الى اللب في انفسها لان
الا على معاني اللفاظ فاما المعاني المفهومة من سائر

من النوع فلا
يصدر فاستف
فلا يجوز القول
على قوله ولا بد

وترتيبها لا يقيمها الا مستقلا بها والتمتع في غريب اللغة لا ينشر
ولا بد من علم النحو فمنه ينو من عظم اشكالات القرآن لا بد من
علم الاحاديث المتعلقة بالاحكام ومعرفة النسخ والمن
سوخ وعلم التواريخ ليتبين المتقدم من المتأخر والعلم بالسقيم
والصحيح من الاحاديث وسير الصحابة ومذاهب الامة كذلا
بحرق اجماعا ولا بد من اصول الفقه والاستقلال للنظر دون
وفقه النفس لا بد منه وهو غريزة لا تتعلق بالاكتساب **الرابعة**
والثلاثون قال الامام الخليلي في المحصول المجتهد مستدل
بشيء على شيء والاستدلال عبارة عن استخراج العلم بامور
يلزم من وجود المطلوب **الخامسة والثلاثون قال** القاري وجودها
من الخفية في الجامع الكبير رأي المجتهد حجة وتبديل الرأي يظهر
في المستقل الا في المأخوذ **السادسة والثلاثون قال** الفري في
كتاب التفرقة بين الايمان والزندقة شرط المقلد ان يسكت
ويسكت عنه لانه قاصر عنه سلكه طريق الحجاج ولو كان
اهلا له كان مستقلا لا تاتعوا واما ما لا مومنا وان خاف
المقلد الحاجة فذلك منه قصور والمستغفر به ضارب في حديد
بارد وطالب لا صلاح فاسد وهو يصلح القطار ما افسد
الدهر وقال العلامة شمس الدين ابن الصايغ الخفي في كتاب
مطالع الشمس في فوائد الدروس **ذكر ان امام الحرمين** ابا المعالي
لما استدعي الى بغداد وقدم برسم التدريس خرج اهل العلم
الولقاء فابتدروه بالامتحان بمسائل المستقلة اعدوها

وجودها

له فلما استشعر منهم ذلك قال لهم ما الفرق بين الضحي والضحي
 فلم يكن فيهم من يعرف ذلك فقال لهم اذا كان مقامكم في
 هذه المسئلة هذا فما ظلم بدقايق العلوم فرجوا مجلدتين
 منقطعتين وحينئذ ارفعهما تحت في المعارف **قال ابن الصايغ**
 ويؤخذ من هذه انه لا يناظر الا اهل التقدم في العلوم المبحر
 اذ من نازح من ليس بشي كان حائرا في كل الطريق فين لانه
 ان ظهور لم يظهر على شي وان ظهر عليه فقد ظهر عليه لا شيء
وقال القاضي عبد الوهاب بن المخلص انكرت عايشة رضي الله عنها
 على ابي سلة كلامه مع اهل الاجتهاد لانه استصغرت ان
 يكون من اهل الاجتهاد ورايت انه من اهل التقليد وادبيل
 ان يسلك وينظر ما يتقرر من مذاهب المختلفين فيتعلم ولا يدخل
 نفسه في الكلام مع المجتهدين اذ لم يعلم تكلم فيه الى الاجتهاد
 وحقوق كلامها يدل على ذلك لانها قالت له مثل ذلك الفرق
 بسمع اذ لم يصح فبصيح معها معنى ذكر ان الفروع لم
 يدرك لم يصح لكن يتبعها في الصياح من غير شي يقصده
 اكثر من اتباعها **السابعة والثلاثون قال ابو الحسن**
 البصري في شرح المعتمد لا يجوز التقليد في اصول الفقه
 ولا يكون كل مجتهد فيه مصيبا بل المصيب فيه واحد
 خلافا للفقه في الامرين قال والمخطي في اصول الفقه
 مأمون غير معذور بخلاف الفقه ملحق فانه معذور
 فهذه ثلاثة قواعد خالف الفقه فيها اصوله لان اصول

لا يجوز التقليد
 في الاصول

الفقه

الفقه ملحق باصول الدين لان المطالب بقطيعة **الثامنة**
والثلاثون قال الامام محمد بن زيد في المخصص اختلافوا في
 ان غير المجتهد هل يجوز له الفتوى بما يحكيه عن الغير
 فتقول لا يخلو اما ان يحكي عن ميت او حي فان كان عن
 ميت لم يجز الاخذ بقوله لانه لا قوة للميت بليل ان الاجماع
 لا يتعقد مع خلافه حيا ويتعقد مع موته قال فان قلت
 فلم صنفت كتب الفقه مع فتاوى اربابها قلت لفايدتين
 احدهما استفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوار
 وكيفية بناء بعضها على بعض والاخرى معرفة المتفق
 عليه من المختلفين فيه **التاسع والثلاثون قال السبكي**
 في فتاوى القلاء الكاملون المبرزون يجوزون للمسلمين
 الفقه على ثلاث مراتب احدها معرفة الفقه في نفسه
 وهو امر كلي لان كل من ينظر في امور كليلة واحكامها
 كما هو دأب المصنفين والمدرسين وهذه المرتبة هي الاصل
 الثانية مرتبة الفتوى وهي النظر في صورة جزئية وتنزيل
 ما يقرر في المرتبة الاولى عليها فعلى المفتي ان يعتبر ما سئل
 عنه واحوال تلك الواقعة ويكون جوابه عليها فانه خبر
 ان حكم الله تعالى في هذه الواقعة كذا بخلاف المطلق المصنف
 المدرس لا يقول في هذه الواقعة الفلانية وقد يكون بينها
 وبين هذه فرق ولهذا تجد كثيرا من الفقهاء لا يعرفون
 ان يفتوا وان خاصية المفتي تنزل الفقه الكلي على الموضع

المفتي

الفقيه

بل في الواقعة

الجزئي وذلك يحتاج الى تبصر لا يد على حفظ الفقه وادله ولهذا
نجد في فتاوى بعض المتقدمين ما ينبغي التوقف في المسألة
به في الفقه ليس لقصور ذلك المفتي معاذاته بل لانه قد يكون
في الواقعة التي سئل عنها ما يقتضي ذلك الجواب الخاص فتلا
يطرد في جميع صورها الثالثة مرتبة القاضي هي اخص
من مرتبة المفتي لانه ينظر فيما ينظر فيه المفتي من الامور الجزئية
وزيادة بثوت اسبابها ونفي معارضتها وما تشبه ذلك
ويظهر للقاضي امور لا تظهر للمفتي فنظر القاضي اوسع
من نظر المفتي ونظر المفتي اوسع من نظر القاضي اوسع من
نظر الفقيه انتهى وهذا شرط الاجتهاد في المفتي والقاضي
دور المدرس والمصنف **الرابعون قال القاضي حسين**
وغیره علم الفرائض يحتاج الى ثلثة علوم علم الفقه وعلم
الانساب وعلم الحساب اما الفقه فمعرفة الحكم في مقدار
ميراث كل واحد ومن يجب واختلاف العلماء في ذلك
وفي الوارثين واما الانساب فليعرف كل واحد من
يسئل عنه في نسبته الى الميت كما هو في المأمونية وغيرها
واما الحساب فتصحيح المسائل وقسمة التركات قال
السيكي في شرح المنهاج وعندى لا بد من امر رابع
لانه قد يكون ما هو في كل من الثلاثة بمفرده ولكن
للهيئة الاجتماعية حالة اخرى تحدث من استعمال
بعضها في بعض وحينئذ يقال لها صاحبها فرضي ثم
ذلك



~~ذلك~~ ~~نحوه~~ ~~استعمال~~ ذلك يتفاوت بحسب قوة الذهن و
وسرعة وبطئه وادمان العمل في ذلك وعدم ادمانه واداقته
فلان افرغ فلقوته وقوته في ذلك فتقدم زيد على غيره في الفرائض
هذا الاعتبار بالرتبة التي عليها الله ورسوله ثم من رآه وعرفه ومن
محاسن الكلام من فهم اختلاف الناس في كل باب وعرفه وجوه
انتساب وحفظ طرق الحساب هان عليه الجواب انتهى وهذا يعرفه
المجتهد في الفرائض **الحادي عشر قال الفري في كتاب حقيقة القواعد**
وضع الصور المسائل ليس بامر هين في تفسيره الذي بما يقدر على
الفتوى في كل مسألة اذا ذكرت له صورها ولو كلف وضع الصور
وتصوير كل ما يمكن من القرينة والحوادث في واقعة عجز عنه
ولم يخطر بقله تلك الصور اصلا وانما ذلك شأن المجتهدين
الثاني والرابعون قال الفري في هذا الكتاب ايضا مقاصد الشرع قلتم المجتهدين
من توجهه الى جهة منها اصل الحق ولهذا كان مذهبا ليكره
رضي الله عنه التسوية بين المسلمين في العطاء من غير زيادة و
نقصان ولا تفضل بزيادة علم ولا سابق في الاسلام وراجع
عمر رضي الله عنه في ذلك فقال انما الدنيا بلاغ وانما افضلها يوم
فلما رجعت الخلافة الى عمر كان يقسم على النقص والتفاوت
الثالث والرابعون قال الفري في المستصفى اختلاف الاخلاق
والاحوال والممارسات توجب اختلاف الظنون فمن مارس
علم الكلام ناسب طبعه انواع من الادلة تجر بها فقهه لا يتكسب
ذلك طبع من مارس الفقه وكذا كرس مارس الوعظ صار مائلا

ظ
وهذا

ظ
سابقة

مطلب نفيسة

الاختلاف
 الاجمعي ذلك الكلام لا يختلف باختلاف فن غلب عليه الغضب
 مالت نفسه الى كلاما فيه سياسة وانتقام ومن لان طبعه ورق
 قلبه تفرغ من ذلك وملا الى ما فيه الرقيق والمساهلة فالامارات تحرك
 طبعها يناسبها كما يحرك المفلنا طبعها ليددون الخامس فابو بكر
 في ما رآه عمر وما رآه غيره وعمر فهو ما ذكره ابو بكر ولم يفرقه عليه وذلك
 لا اختلاف احوالهما من خلق خلق خلقه الى بكره عليه التولية
 وتجريد النظر الاخره ما لا يحال الى المعاطنة ابو بكر ولم ينقدح
 في نفسه الا ذلك ومن خلف خلقه عمر وعلى حاله وسجيته في الاتفاق
 الى السبل ورعاية مصالح الخلق وضبطهم وحرر دواعيهم
 للخير فلا بد وان قيل نفسه لما مال اليه مع احاطة كل واحد
 بدليل صاحبه انتهى **الرابعة** والاربعون قال الكلب الهريسي
 في كتابه التعليقات في اصول الفقه مانعه يجب ان يكون المجتهد
 عارفا بالقياس وشروطه وحدوده والقياس من الاجتهاد
 فان الاجتهاد اعم منه ولا بد ان يعرف كتاب الله تعالى وتفصيلا
 فيعرف مراتبه وانقسامه الى محكم ومتشابه وبمحل ومفسر
 وخاص وعام وناسخ ومنسوخ والسبل النزول الى غير ذلك
 ويعرف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانقسامها في مراتبها
 الى ما انقسم اليه الكتاب ويؤيد على ذلك معرفة نواتها واصولها
 ويعرف ايضا الاجماع وكونه حجة ولا بد ان يعرف صدرها الى
 من المعقولات حتى يعرف بذلك ما يجوز ان يرد به الشرع
 مما لا يجوز ويعرف التوحيد ومعجزات الرسول والرسول والابدية
 ايضا

الظن
 الثالث

ارضا ان يعرف طرفا من اللغة حتى يحل بذلك معاصره كلام الله
 وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يتم له ذلك الا بان يحيط باصول
 الفقه وقواعدها ويعرف ايضا مقاييس اللغة وهو النحو
 حتى يعرف موارد الخطاب فيعرف الامر والنهي والخاص والعام
 ومقتضى الكلام فمن يتيسر له العبور الى هذا البحر
 وادراك هذه المعارف واحاط بجميع ذلك فهو المجتهد
 في دين الله الذي كرمه الله بتقليد غيره من تقدم له من الامة
 وحجت عليه ان يدعو الناس الى اتباع مذهبه وحجت على العامة
 الانقياد لقوله ويصير على الحقيقة مذهبه ناسخا لما تقدمه
 لان اتباع الحجة الذي يذهب الى مذهبه علم نذير عنه بل سانه اولي
 بالاتباع المجتهد في وقته كالتبني في امته لا احاطة باصول دين
 الله تعالى فيصرف فيه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء
 هذا كلام **الخامس** في معرفة **الاربعون** قال الامام ابو
 القاسم الرازي في كتابه التدوين في تاريخ قزوين ان ابانا احمد
 ابن حنبل عن الواقدي عن الخليل عن ابيه ثنا الحسن بن عبد
 الرزاق انا علي بن نواهم حدثني ابو الحسن محمد بن عتيبة
 القزويني حدثني ابو المنتصر مفضل بن رجال الجارقي حدثني
 ابو الهيثم بن عيسى بن نصر السرخسي حدثنا منصور بن عبد
 الحميد سمعت ابا امامة يقول سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا قرأ الرجل القرآن واحتشيت من طهر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت هناك غزيرة كان خليفة

ظ
 وقواعده

الكليات جوفه

من خلفاء الانبياء قال الرازي قوله اذا قرأ الرجل القرآن يعني قراءة
فهو ومعرفة وعلى مثل ذلك حمل آت افعى قوله صلى الله عليه وسلم يوم
القوم اقرأوه ككتاب الله وقوله واختفى من احاديث رسول
الله ضبط بالنسب وكان من قوتهم حسا الوسا دة ويجوز ان
يكونه الزواية بالسبب من قوتهم حسا لمرة واحصاها واللفظ
على التقدير الاول يشير الى الاكثار منها وعلى الثاني الى الحرص عليها
والقصور فيها وفيه مقلدتها والعززة الطبيعة والمقصود
ان الطبيعة القوية اذا ساعدت علم الكتاب والحق كان
صاحبها من خلفاء الانبياء ورثتهم **السائر في الارض يقولون**
ابو اسحق الشيرازي في الطبقات روى ابن عوف عن ابن سكرين
قال كانوا يقولون ان الرجل الواحد يعلم من العلم ما لا يعلمه الناس
اجمعون **ابو بكر** قال فكانه راي اني انكرت فقال اني اراك
تذكر ما اقوله ليس ابو بكر كان يعلم ما لا يعلم الناس ثم عمر كان
يعلم ما لا يعلم الناس وقد ابا ان ابو بكر رضي الله عنه في قتال
ما نفعي الزكاة من قوته في الاجتهاد ومعرفة بوجوه الاستدلال
ما عجز عنه غيره فانه روي ان عمر رضي الله عنه ناضره فقال له
يا ابا بكر كيف تقا تل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها عصى
مني ماله ودمه الا بحقه وحسابه على الله فقال ابو بكر والله
لا اقاتل من فرق بين الصلوة والزكاة فان الزكاة حق المال
لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلته
على

علم منصفها فانظر كيف منع عمر من التعلق بعموم الخبر من طريقين
احدهما انه بين ان الزكاة من حقها فلم يدخلها في عموم
الخبر والثاني انه بين ان خص الخبر في الزكاة كما خص في الصلوة
فخص الخبر مرة وبالنظر اخرى هذا غاية ما ينهي اليه المجتهد
المحقق والعالم المبدق **الربعة** **قال** **الفرقة** **المنجزة** **فصل**
في التخصيص على **الربعة** مشاهير المجتهدين من الصحابة و
التابعين وغيرهم ولا يخفاء يا من خلفاء الراشدين ان
لا يصلح للامامة الاجتهاد وكذا كل من ائتمى في زعمهم كالعبادلة
وتريدون ثابت واصحاب الشورى ومعاوية والضابط عندنا ان
كل من علمنا قطعا انه يصدي للفتوى في اعصارهم ولم يمتنع
عنه فهو من المجتهدين ومن لم يتصد له قطعا فلا ومن ترددنا
في ذلك في حقه ترددنا في حقيقته قال وقد انقسمت الصحابة
الى متسكين لا يفتون بالعلم والمفتبين به فاصحاب الغل
منهم لم يكن لهم منصب الفتوى والذين تعلموا وافتوا فهم
المفتون ولا مطمع في عدد احادهم **بعد** ذكر الضابط و
هو الضابط ايضا في **الربعة** **الربعة** هذا كلام الفرقة وقال
الكيا الهراسي في تعليقه في الاصول ما نصه فان قيل فاذا كروا
الربعة لنا المجتهدين ممن تقبلنا نبدا بالصدوق الاول
فالخلفاء الربعة مجتهدون وبعدهم اهل الشورى **طبعة**
وزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وبعدهم هجراد
بن جبر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس

وكل من تصدى للفتوى ونقل عنه المذهب من الصحابة
 والتابعين وتابع البعين كالفقهاء المشهورين منهم من أهل
 الاجتهاد وأما متهم معلومة في التواريخ منهم العشرة
 وابن مسعود وعائشة وابن عمر وجابر وابو هريرة وأنس
 وغيرهم وأما التابعون فقد اشتهر المجتهدون منهم
 كسعيد بن المسيب والأوزاعي والشعبي والحسن وابن سيرين
 والفقهاء السبعة وقال الذركشي في التمهيد قد عد ابن حزم في
 الاحكام فقهاء الصحابة فبلغ بهم ما توفوا وهذا حيف
 وقد قال الشيخ أبو اسحق في طبقاته أكثر الصحابة الملازمين
 للنبي صلى الله عليه وسلم كانوا فقهاء مجتهدين لأن طريق الفقه فهم
 خطاب الله وخطاب رسوله وافعاله وقد كانوا عارفين
 بذلك لأن القرآن نزل بلغتهم وعلى سبيل عرفوها وعلى قصص
 كانوا فيها فعمروا مسطورا ومفهوما ومنصوصا ومعقولا
 وهذا قال ابو عبيد في كتاب المجاز لم يقل ان احدا من الصحابة
 رجع في معرفة شيء من القرآن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطبه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا بلغتهم يعرفون والسير والخطب
 وقد شاهدوا ذلك كله وعرفوا معناه ويفهمون منطوقه وافعاله
 هي التي فعلوها من العبادات والمعاملات والسير والخطب
 وقد شاهدوا ذلك كله وعرفوه وتكرر عليهم وتجروه ولهذا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
 ولأن من نظر فيما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقواله

برهان أما الصحابة فلا شك ان الفقهاء
 في السيرة والسير والخطب

وتاملوا وصفه من افعاله في العبادات وغيرها اضطروا
 الى العلم بفقهم وفضلهم وهذا كلام الشيخ أبي اسحق وقال
 الزركشي في البحر ولا يطع في عدا حاد المجتهدين من
 الصحابة والتابعين لكثرة حكمهم وعدم حصرهم انتهى وقد
 تقدم في كلام ابن حزم على جماعة من المجتهدين فيهم كثرة
 فلا تطول باعادتهم وقد عقد الشيخ أبو اسحق طبقاته
 وظاهر كلامه في خطبة انه لم يذكر فيها سوى المجتهدين
 فإنه قال هذا كتاب مختصر ذكر الفقهاء لا يسع الفقيه
 جهله لحاجته اليه في معرفة من يعتبر قوله في اعتقاد
 الاجماع ويعتد به في الخلاف وبدأت بفقهاء الصحابة
 ثم بمن بعدهم من التابعين وتابعي التابعين ثم بفقهاء
 الامصار ثم ذكر جملة من الصحابة والتابعين والائمة الاربعة واتباع التابعين
 وجملة من اقرائهم واتباعهم وداود الظاهري وجماعة
 من اتباعه وظاهر صفة ان كل من ذكره في هذه الجهاد
 الكثرة فهو مجتهد لانه شرط في كتابه ذكر من يعتبر قوله
 في اعتقاد الاجماع ويعتد به في الخلاف وهذا الوصف ليس
 الا بالمجتهد وقال النووي في شرح المذهب المزني وابونثور
 وابويكرب المندرامنة مجتهدون وهو منسوبون
 للشافعي فاما المزني وابونثور فصاحبان للشافعي
 حقيقة وابن المندرامنة متاخر عنها وقد صرح في المذهب
 في مواضع كثيرة بان الثلاثة من اصحابنا اصحاب

ظ
 عد

الوجوه وجعل اقوالهم وجوها في المذهب وتارة يشير الى
 المخالفة وجوها وقد قال امام الحرمين في باب ما ينقض
 الموضوع من النهاية اذا انفرد المزي برأي فهو صاحب مذهب
 واذا خرج للشافعي قولاً فتخرج به اولى من خريج غيره
 وهو ملحق بالمذهب لا محالة قال النووي وهذا الذي
 قاله الامام حسن لا شك في انه متعين وذكر النووي في
 شرح المذهب انملة له مذهب مستقل لنفسه وفي طبقات
 ابن السبكي في ترجمة عبد ان المزي احد الحفاظ قال روي
 ابو بكر ابن السماعي باسناده عن بعض المشايخ قال اجمع
 في عبد اربعة انواع من المناقب الفقه والاستناد والورع
 والاجتهاد وقال ابن الصلاح في ترجمة محمد بن نصر المروزي
 رها تدرع متدرع بكثرة اختياره المخالفة لمذهب
 الشافعي الى الانكار على الجماعة العاديين له في اصحابنا وليس
 الامر كذلك انه في هذا منزلة ابن خزيمة والمزي وابي ثور
 غيرهم ولقد كثرت اختيار اهل المخالفة لمذهب الشافعي
 ثم لم يخرجهم ذلك عن ان يكونوا في قبيل اصحاب الشافعي
 معدودين ويوصفوا باعتناء اليه موصوفين ووصف ابن
 السبكي في طبقاته الامام ابا بكر بن خزيمة بالاجتهاد المطلق
 وذكر الذهبي وغيره في ترجمة الامام ابي جعفر ابن جرير
 الطبراني انه كان من المجتهدين لا يقلد احدا وله مذهب مستقل
 وتضاف على مذهبه واتباعه مقلدون له يفتون ويقضون
 بقوله

بقوله وأشار الى ذلك القوي في هذيب الاسماء واللقب
 ونظيره الرازي في تفراد ابن جرير لا يعد وجها في مذهبنا
 في مذهب وان كان معدودا في طبقات اصحاب الشافعي
 وقال الذهبي في طبقات القراء في ترجمة المصنف القاسم بن
 سلام كان مجتهد ولا يقلد احدا وقال ابن السبكي في طبقات
 ها الوسطى في ترجمة قاسم بن محمد بن سيار القرطبي كان
 يذهب مذهبنا الحجة والنظر وترك التقليد ويميل الى مذهب
 الشافعي يعني مع كونه من المسويين الى اتباع الامام مالك
 ولكنه كان يترك التقليد ويميل الى مذهب الشافعي لانه
 اداه اجتهدا اليه ثم قال لا الوليد لو كان بالاندلس في
 حسن النظر والبصر بالحجة وروي عن ابن عبد الحكم ان قال
 لم يقدم علينا من الاندلس احدا علم من قاسم بن محمد وقال
 الاسنوي في الطبقات في ترجمة ابن المنذر كان احد
 ائمة الاعلام لم يقلد احدا في اخوهم وقال الدارقطني في ترجمة
 شيخه القاضي ابي بكر احمد بن كمال احد اصحاب ابن جرير
 كان يختار ولا يقلد احدا قبله اما كما جري المذهب يعني
 على مذهب شيخه ابن جرير فقال خالفه واختار لنفسه وقال
 الشيخ ابو اسحق في ترجمة شيخه القاضي ابي الطيب لم ارفيع
 رأيت اكمل اجتهادا منه والشيخ ابو محمد الجويني
 كتابا لم يلزم فيه مذهب شافعي واختار فيه اشياء مخالفة
 للمذهب وكتب له البيهقي رسالة يقول فيها الشيخ اهل المجتهد

مذهب

لان



وينتخب وصفه غير واحد بالاجتهاد ووصف الذهبي
 في طبقات الحفاظ البقوي بالاجتهاد واثار البقوي
 يفي الى ذكره في خطبة التزييب وقال ابن السبكي في الطبقات
 قال الامام ابو الوفاء بن عقيل الحنبلي لو اذكر فتمم لاني
 وحاضرت من العلماء ابن الفراء على اختلاف مذاهبهم
 من كملت له شرايط الاجتهاد المطلق الاثلاثة ابو بصير
 ابن الفراء وابو الفضل الصديقي القاضي وابو نصر ابن
 الفريسي الصباغ وادعي القاضي عبد الوهاب احد المالكية الاجتهاد
 في كتابه المقدمات كما تقدم نقله عنه وقال ابن السبكي في
 الطبقات الكبرى في ترجمة امام الحرمين الامام لا يتعبد
 بالاشعري ولا بالشافعي وانما يتكلم على حسب تادية
 نظره واجتهاده وقال الامام ناصر الدين ابن المنير في اول
 تفسيره في حق امام الحرمين له علوهمة الى مساوكة المجتهدين
 ووصفه لحافظ سراج الدين المقرئ في فهرسته بانه
 المجتهد ابن المجتهد وادعي الفرائي الاجتهاد في كتابه المنقذ
 من الضلال وأشار فيه الى انه لم يعش على راس المائة الخامسة
 لتحديد الدين وذكر الصلاح الصفدي في ترجمة ابن خويز
 منذ ادحا ائمة المالكية انه له اختيارات اختارها لنفسه
 خالف فيها اهل مذهبه وهذا شان المجتهدين وقال
 ايضا في ترجمة العلامة ابي عبيد الله محمد بن ابي الخير
 العبدري القسري صاحب التبيين على المدة انه
 كان

ط
 مساوكة

كان من اهل الحفظ والاستحار ورأس قبل موته في
 النظر فترك التقليد واخذ بالجديث وتوفي سنة تسع
 وعشرين وخمسمائة وقال ايضا في ترجمة الامام ابي
 عبد الله محمد بن علي المازري احد ائمة المالكية اخبرني
 عن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد انه كان يقول
 ما رايت اعجب من هذا يعني المازري لاني شي كما ادعي
 الاجتهاد وكانت وفاته المائتين سنة وست وثلاثين
 وخمسمائة ووصف الذهبي في طبقات الحفاظ القاضي
 ابا بكر بن العربي احد ائمة المالكية بالاجتهاد المطلق
 وكان ابو علي الخطيب النعماني الفارسي احد ائمة الحنفية
 يقول قد انحلت مذهبنا بحنيفة وانصرت له فيما
 وافق اجتهادي وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين
 وخمسمائة وذكر الحافظ ابو جعفر بن الزبير في تاريخ
 الاندلس في ترجمة القاضي ابي القاسم الطيب بن محمد
 المرسي انه كان ممن يتعاطى رتبة الاجتهاد وكانت
 وفاته سنة ثمان وعشرة واثار ابن الصلاح الدعي
 الاجتهاد فانه افتى في صلوة الرغائب بانها من البدع
 المنكرة ثم بعد مدة صنف جزا في تفسيرها وتحسين
 حالها والحاقيها بالبدع الحسنة فتشع عليه الناس تافقوا بانه
 ما افتى به اولا فاعتذر عن ذلك بانه تغفل اجتهاده
 وقال اجتهاد يختلف على ما قد عرفه قد اراد انوشامة

في كتابنا الباعث على انكار البدع والحوادث بعد حكاية كلامه
 وتأخذ باجتهاد الاول والموافق للدليل وفتوى غيره ونزد
 اجتهاده الثاني للفقد دهور وقال الذهبي في العبارة ترجمته
 الشيخ عز الدين ابن عبد السلام انتهى اليه معرفة المذهب
 وبلغ رتبة الاجتهاد ووصفه ابن السبكي في الطبقات
 بالاجتهاد المطلق وقال ابن كثير في تاريخه كان الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام في اواخر امره لا يتقيد بالمذهب بل اتسع
 نطاقه وافتى كما ادى اليه اجتهاده وقال الزركشي في
 شرح المنهاج لم يختلف اثنان في ان عبد السلام بلغ رتبة
 الاجتهاد ووصف الشيخ تاج الدين الفركاني ابا شامة
 بالاجتهاد وذكره ابن السبكي في الطبقات في ترجمته فقال وكان
 يقال انه بلغ رتبة الاجتهاد واثار ابو شامة نف المذكرة
 في الكتاب المومل في الرد الى الامر الاول ومن تأمل صقع
 النووي في شرح المصنف عرف انه بلغ رتبة الاجتهاد لا محالة
 خصوصاً اختياره الخارجية عن المذهب فان ذكره اثنان
 المجتهد وصرح الشيخ تاج الدين الفركاني بدعوى الاجتهاد
 لفقه فانه في كتاب اسماء الرخص العهمة في احكام الفتن
 قرأ فيه شيئاً خارجاً عن المذهب وقال في اخره فهذا ما
 ادى اليه الاجتهاد في هذه الاموال على حسب هذه الاحوال
 بالاستنباط من كلام الرسول ومفازيه واقتوال العلماء
 هذه عبارة وما زلت في عجب مما كان يبلغني من قول الفركاني
 بهذه

ظ
 ٢ ابن عبد
 السلام

ذكر اجتهاد
 النووي

هذه المقالة وكنت اقول هذا شيء لا يعرفه المذهب حتى رايته
 كتابه ونصريح فيه بانه قال ذكر اجتهاد نفسه لانفلا المذهب
 فاجل ما كان في خاطري من ذكره وقال ابو حيان في الثناني في
 ترجمة القاضي الجماعة الى عبد الله محمد بن علي بن يحيى المعروف
 بالرفيع كان يميل الى الاجتهاد وكانت وفاته سنة ثنتين
 وثمانين وسنة مائة وادعى القاضي ناصر الدين ابن المنير
 احداً من المالكية وهو رفيق ابن دقيق العيد الاجتهاد فقال
 في اول تفسيره المقلد اعني والمختصر اعني والمجتهد هو
 الذي يستبصر اشياء الله وقد نبأ بقوله وقد شاء تصريح
 بدعواه اي وقد شأه الله وقال بعد ذلك ان الامام
 جمال الدين ابن الحاجب كتب للحاجزة في الفتوى فكتب له
 فيها انه اهل لذكر وفوق الاهل الذي لا يقل له وما يتفوق
 الاهل لذكره والى ابن المظفر فقال الرتبة المصطلح عليها
 الآن في القتيار رتبة متوسطة بين التقليد والاجتهاد
 وفوق ذلك اعلى من الوسط وكانت وفاته سنة ثلث
 وثمانين وسنة مائة وذكر ابن فرحون في طبقات
 المالكية في ترجمة اخيه ابن المنير هذا واسمه على انه كان
 يفضل على اخيه وانه من كان له اهلية الترجيح والاجتهاد
 في مذهب مالك وكانت وفاته سنة ست وثمانين وسنة مائة
 ومن المجتهدين في هذا العصر الشيخ تقي الدين ابن دقيق
 العيد قال في الطالع السعيد في ترجمة ذوالبائع الواسع

